المجلة الدولية

للرقابة الحكومية

الاستفادة من الفرص لتعزيز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

الدكتور حسام العنقري، رئيس ديوان الرقابة العامة بالمملكة العربية السعودية، ورئيس لجنة الانتوساي للسياسات والشئون المالية والإدارية.

تم اعتماد اعلان ليما في المؤتمر التاسع للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) منذ ما يزيد على الاربعين عاما والذي عقد في ليما – بيرو .

وقد حدد إعلان ليما ، الذي يغطي العديد من الأهداف والقضايا الرئيسية ذات الصلة بعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، المسار الأساسي للأجهزة العليا للرقابة من أجل تحقيق القيمة والمنافع للمجتمع و إحداث تغيير في حياة المواطنين.

وقد أكد الإعلان على أهمية استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة - المنظمة وأعضائها ومسئوليها – وينص بوضوح على أن الأجهزة العليا للرقابة يمكنان تنجز المهام المكلفة بها بموضوعية وفعالية إذا كانت مستقلة عن الجهة الخاضعة للمراجعة ومحمية من أي تأثير خارجي .

وينص الإعلان أيضا على ضرورة تمتع الأجهزة العليا للرقابة بالاستقلال الوظيفي والتنظيمي والمالي المطلوب لإنجاز مهامها ويعزز إنشاء الجهاز الاعلى للرقابة ، مع تحديد الدرجة اللازمة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في الدستور.

بناء على إعلان ليما ، أقر إعلان المكسيك ، الذي اعتمد عام ٢٠٠٧ في المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الذي عقد في مكسيكو سيتي ، ثمانية مبادئ أساسية لاستقلال الجهاز الأعلى للرقابة.

بالإضافة إلى ذلك ، فان ادراك حاجة عمل الاجهزة العليا للرقابة باستقلاليته ن تلك الجهات محل المراجعة وان تبقى متحررة من الضغط الخارجي ، شجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٦/٢٠٩ في ٢٠١٢ كفاءة الادارة العامة والمساءلة والفاعلية والشفافية من تعزيز الاجهزة العليا للرقابة.

وفي هذا السياق ، تحدد الخطة الاستراتيجية للإنتوساي خمس أولويات شاملة لتحقيق أهدافها للفترة ٢٠١٧- ٢٠٢٢، وتشمل الدعوة الى ودعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة .

إن لجنة الإنتوساي للسياسات والشئون المالية والإدارية مكلفة بمراقبة الخطة الاستراتيجية للإنتوساي التي توفر أيضا فرصة لتعزيز استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة عبر منظمة الإنتوساي.

وبوصفنا رئيس لجنة الانتوساي للسياسات والشئون المالية والإدارية ، فقد تعاوننا بشكل وثيق مع رؤساء أهداف الإنتوساي ، واللجنة الإشرافية المعنية بالقضايا الناشئة ، بالإضافة الى الأمانة العامة للنظر في الجهود الممكنة لمنظمة الإنتوساي على نطاق واسع للإسراع بتنفيذ الأولويات الشاملة.

على سبيل المثال ، حددت اللجنة جدولا زمنيا للأنشطة الرئيسية المتعلقة بالتزاماتها بموجب الخطة الاستراتيجية.

ان اللجنة ، في التزامها بمراقبة وإعداد تقرير حول التقدم في تحقيق أهداف الخطة الاستراتجية والأولويات الشاملة ، تعزز استقلاليه الجهاز الاعلى للرقابة.

وعلاوة على ذلك ، فان دوري كرئيس مشارك للجنة التوجيهية المعنية بتعاون الانتوساي مع الجهات المانحة (التعاون) يسمح لى بعمل جسر بين اللجنة و جهود التعاون في دعم الجهاز الاعلى للرقابة . وتركز اللجنة بشكل استراتيجي على كل من المانحين ومجتمع الاجهزة العليا للرقابة لتعزيز قدرات الاجهزة العليا للرقابة في الدول النامية ودعم اليات مختلفة تيسر عملية التمويل والدعم من الجهات المانحة بما يتماشى مع صلاحيات المانحين .

وقد أعدت اللجنة تقارير وتوصيات للتغيرات في الجهود المبذولة ، المتعلقة بزيادة الوعي وتوفير فرص لتمكين الأجهزة العليا للرقابة ، ولا سيما تلك الموجودة في الدول النامية ، لتطوير القدرات والأداء والاضطلاع بصلاحياتها على نحو أفضل.

ولا تزال اللجنة ملتزمة - وأظل انا شخصيا ملتزما بتعزيز فرص تبنى وتطوير استقلالية الأجهزة العليا للرقابة .

الاخبار الموجزة

اخبار الاجهزة العليا للرقابة حول العالم

اخبار من الأرجنتين

مكتب المراجعة العام بالأرجنتين يشارك خبراته الاقليمية في الاجتماع السبعين للمجلس التنفيذي للانتوساي .

حضر مكتب المراجعة العام للأرجنتين (AGN) الاجتماع السبعين للمجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) والذي عقد في مدينة جراتز – النمسا .

وفيما يتماشى مع الهدف الثالث للخطة الاستراتيجية للإنتوساي ، الأولوية الشاملة رقم ٥ ، وهي " بناء وتعزيز وتيسير التعاون والمهنية بين المنظمات الاقليمية للانتوساي " ، استعرض مكتب المراجعة العام بالأرجنتين ممثلا لمنظمة الاجهزة العليا للرقابة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (الاولسيفز) تجربة الاولسيفز حول تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإثراء عملية الاتصال بأصحاب المصالح.

وقد استعرض مكتب المراجعة العام بالأرجنتين الاجراءات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والتي تشمل اعتماد معايير المراجعة الداخلية داخل اطار عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ، و تعزيز الاستقلالية والشفافية وزيادة جودة المراجعة.

وقد تناول مسئولو الاولسيفز هذه الاجراءات عن طريق تصميم وتنفيذ عدة مبادرات مثل :

- برامج تدريب معدلة للموظفين .
- أداة للحكومة الالكترونية تهدف الى القضاء على عمليات الرقابة غير الضرورية.
- استخدام الطائرات بدون طيار (طائرات درون) لمراجعة الادلة.
- استخدام نظام المراجعة الاشرافية المتكامل(SICA) وهو أليه لمراقبة عملية المراجعة تم اعدادها بالاشتراك مع الجهاز الاعلى للرقابة بجمهورية شيلي.

وقد اعتبر الاتصال بأصحاب المصالح أولوية رئيسية.

فيما يتعلق بهذا الامر ، لا يزال استخدام قنوات وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية لنشر الاخبار باستخدام مجموعة متنوعة من وسائل الاعلام (الصوت والفيديو والتقارير) عنصرا حاسماً لمشاركة الجمهور.

كما تم أيضا إبراز أهمية الدعم الإقليمي المتنوع للإنتوساي . وقد اقترح بقوة مكتب المراجعة العام بالأرجنتين تبادل المعارف والممارسات ضمن إطار عمل إقليمي للتعامل مع جميع أصحاب المصالح وتشجيع جميع الاقاليم والأجهزة العليا للرقابة والأعضاء على إنشاء وتعزيز خطوط الاتصال ودعم الاليات لتعزيز الفاعلية والكفاءة والجودة.

الاخبار الموجزة

اخبار من الهند

تعيين مراقب ومراجع عام جديد للجهاز الاعلى للرقابة بالهند

، بمناسبة تعيينه من قبل رئيس الهند في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ قام السيد / راجيف مهيرشي المراقب والمراجع العام للهند بحلف اليمين . بواسطة رئيس الهند

ويتمتع السيد / مهريشي بخبرة كبيرة ومتنوعة في مجال الخدمات العامة تمتد على مدى أربعة عقود تقريبا في مناصب عليا في مجالات المالية والإدارة والسياسة العامة. وكان منصبه السابق هو وزير الداخلية لحكومة الهند. وقد شغل قبل ذلك عدة مناصب حكومية رئيسية في الهند ، وتشمل وزير المالية ووزير الأسمدة ، ووزير الشؤون الهندية عبر البحار .

وبوصفه المراقب والمراجع العام للجهاز الاعلى للرقابة بالهند ، تولى السيد / مهريشي خلفاً للسيد /شاشي كانت شارما منصب رئيس مجلس مراجعي الأمم المتحدة (UNBOA)، ورئيس لجنة الانتوساي لمشاركة المعرفة (KSC) ورئيس مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة تكنولوجيا المعلومات (WGITA)، ورئيس اللجنة الفرعية لمراجعة الالتزام ، ورئيس هيئة تحرير مجلة المنظمة الاسيوية للأجهزة العليا للرقابة (ASOSAI).

اخبار من الكويت

استضاف ديوان المحاسبة بالكويت SAB "منتدى شباب ديوان المحاسبة بالكويت لعام ٢٠١٧" ،خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧. وقد ارتبط هذا الحدث باختيار دولة الكويت كعاصمة للشباب العربي لعام ٢٠١٧ ، ويهدف المنتدى الى دعم الشباب وإعطاء الشباب فرصة المشاركة في صنع القرار وتطوير النظم ، وتشجيع الإبداع والابتكار في مجال المراجعة والمساءلة ، بالإضافة الى انشاء علاقات وثيقة بين المؤسسات المهنية والمجتمع.

قام السيد عادل الصرعاوي القائم بأعمال رئيس ديوان المحاسبة بالكويت ، برفقة وفد من الديوان بزيارة رسمية إلى مكتب المساءلة العامة الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ بمدينة واشنطن العاصمة. وقد تم مناقشة عدة مواضيع منها " الكتاب الاصفر "والخبرة الأمريكية في إعداد تقارير نشاط المخاطر المالية. كما تمت ايضا مناقشة تبادل المعرفة في المستقبل بين الجهازين الاعليين للرقابة في العديد من مجالات المراجعة.

وقد شارك ديوان المحاسبة بالكويت SAB في حلقة تدريبية حول " البيانات وتحليلها في المراجعة البيئية " والتي عقدت يوم ١٧ اكتوبر ٢٠١٧ ، بالإضافة الى حضور الاجتماع ال ١٥ لمجموعة عمل الايروساي للمراجعة البيئية والذي عقد خلال الفترة من ١٨-٢٠ ، ٢٠١٧ بألبانيا .

الاخبار الموجزة

اخبار من الإمارات العربية المتحدة

مكافحة الفساد من خلال مجموعات العمل ، تعليم المواطنين

شارك ديوان المحاسبة بدولة الامارات العربية المتحدة في الدورة الثامنة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التابع لمجموعة العمل الحكومية المعنية بمكافحة الفساد والتى عقدت بمدينة فيينا – النمسا في اغسطس ٢٠١٧.

وكانت زيادة الوعي عن الفساد والعمل على ايجاد حلول لمنعه ضمن ابرز المناقشات في جميع أنحاء العالم بما يتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC ، ويترأس ديوان المحاسبة بدولة الامارات العربية الهيئة المركزية لمنع الفساد .

وقد ضم الوفد الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الذي شكل بمرسوم من الدكتور حارب العميمي ، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الامارات العربية المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) ، السيد محمد راشد الزعابي ، وكيل الوزارة بديوان المحاسبة (رئيس وفد الديوان خلال اللقاء) ؛ و السيد حسن محمد الحمادي ، رئيس نيابة الاموال الكلية بدائرة القضاء بأبوظبي ؛ والسيد سعود عبد الله موسى ، المراجع القانوني بالديوان ؛ والدكتور أحمد بن نصر الزعابي ، مسؤول شؤون المنظمات الدولية وعضو البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

وقد شمل هذا الحدث مناقشات قوية بشأن منع الفساد ، كما سلط الضوء على المساعي المبذولة من خلال مؤسسات التعليم والعدالة الجنائية.

وتشمل جهود دولة الامارات العربية المتحدة حملة قوية لرفع الوعي حول الفساد وأسبابه وطرق الحد منه . وقد أكد السيد الزعابي في العرض التوضيحي الذي قدمه للمشاركين على التعاون المستمر الذي يتضمن خطة توعية لتثقيف الطلاب في المدارس والجامعات. وأشار سيادته إلى أن هذه المبادرة تعتمد على اهتمام ديوان المحاسبة بوضع تدابير لمنع الفساد ، فضلا عن الايمان بأن التعاون مع جميع قطاعات المجتمع مهم ، ولا سيما المؤسسات التعليمية.

لقد تم بالفعل إطلاق برامج للتوعية في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل ذلك "صلاحيات الجهاز الأعلى في الرقابة على الأموال العامة ومكافحة الفساد "، وتستهدف تلك البرامج الطلاب المتخصصين في القانون والأعمال والاقتصاد.

وقد أكد الدكتور العميمي على أهمية تضافر الجهود للقضاء على الفساد بجميع أشكاله. كما أكد على أهمية المؤسسات التعليمية لإنجاح نظام التوعية بمكافحة الفساد، حيث انها تلعب دورا أساسيا في تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية بين الطلاب.

وتعد حماية الاموال العامة والحفاظ على ممتلكات الدولة عناصر هامة إضافية تؤخذ في الاعتبار عند مكافحة الفساد ، وقد أشار الدكتور العميمي إلى أن هذه الجوانب هي مسؤوليات وطنية للجميع. ان تثقيف وتوعية المواطنين بمنع الفساد والدور الهام الذي تلعبه الاجهزة العليا للرقابة في هذا المسعى يساعد على ضمان الاستخدام المشروع والفعال للمال العام، وعلى نفس القدر من الأهمية، وخلق ثقافة القيمة والالتزام والمسؤولية.

الجهاز الاعلى للرقابة بالإمارات العربية المتحدة يشارك في احتفالية الجهاز المركزي للمحاسبات المصري بمناسبة مرور ٧٥ عاما على إنشائه

ترأس الدكتور حارب العميمي رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) وفد ديوان الامارات الذي شارك في احتفالية اليوبيل الماسي ٧٥ عاما للجهاز المركزي للمحاسبات المصري . وقد هنأ الدكتور العميمي الجهاز المركزي للمحاسبات على هذا الحدث الهام ، مشيرا إلى أن "هذا الحدث الهام يسلط الضوء على الدور الهام ومساهمة الجهاز المركزي للمحاسبات في تطوير أداء القطاع الحكومي وضمان الشفافية ومنع الفساد".

الاخبار الموجزة

بناء العلاقات الإقليمية في الجمعية العامة لمنظمة الاولسيفز

شارك ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة في الجمعية العامة السابعة والعشرين لمنظمة الاجهزة العليا للرقابة بأمريكا اللاتينية والكاريبي (الاولسيفز) والذي عقد في مدينة اسونسيون – بارجواي ، حيث اكدوا على دعم العلاقات ومشاركة المعرفة والخبرات في مجالات المراجعة المختلفة ومبادرات بناء القدرات.

وقد تضمن جدول الأعمال مناقشات قوية وعروض توضيحية حول مراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDG) . ويجد ديوان المحاسبة بالإمارات ، بوصفه رئيس منظمة الانتوساي أهمية في قيادة تحالف دولي يهدف الى وضع اطار عمل مهني مصمم لمراجعة وإعداد تقرير عن الالتزام بتنفيذ الاهداف . وخلال حفل الافتتاح ، كرم عمدة أسونسيون الدكتور حارب العميمي ومنحه مفتاح المدينة مؤكداً على دوره وجهوده منذ توليه رئاسة الإنتوساي في الإنكوساي الثاني والعشرين والذي عقد في أبو ظبي في ديسمبر ٢٠١٦.

أخبار من فيتنام

مكتب المراجعة بفيتنام يستضيف ورشة عمل للأجهزة العليا للرقابة باسيا (Asian) ركزت على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة .

استضاف الجهاز الاعلى للرقابة بفيتنام (SAV) ورشة عمل خاصة بمهارات التيسير وفقا لإطار عمل البرنامج طويل الاجل لرابطة دول جنوب شرق آسيا (إسين ساي) بشأن المرحلة الثانية من تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وقد حضر ورشة العمل ممثلين عن اعضاء الاجهزة العليا للرقابة بآسيا مثل كمبوديا ،واندونيسيا ،وماليزيا ،وميناما ، و الفلبين وتايلاند وفيتنام ، كما ضمت ورشة العمل ايضا ممثلين من الوكالة الالمانية للتنمية GIZ ومجموعة من الخبراء الدوليين.

اعتمادا على التنسيق المشترك بين الاجهزة العليا للرقابة باندونيسيا وماليزيا والفلبين ، اعتمد الحدث على المرحلة الاولى من التدريب الخاص بمفاهيم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والتى ركزت على مفاهيم تقييم المخاطر المتعلقة بالمراجعات المالية ، تم انشاء بوتقة افكار للميسرين المعتمدين في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة خاصة بالمنظمة الاسيوية وتهدف الى تشجيع تطبيق المعايير على الاجهزة العليا للرقابة.

وقد نظم اعضاء منظمة الاسيان منتدى لتبادل الخبرات والمعرفة اثناء ورشة العمل التى استغرقت ثلاثة ايام ، وقد ركز الميسرين على فرص لممارسة تطبيق مفهوم المعايير الدولية كما هو منصوص عليه في الخطة الاستراتيجية لرابطة دول جنوب شرق اسيا (ASEAN).

وتقود مفوضية المراجعة بجمهورية الفلبين المرحلة الثانية من البرنامج طويل الاجل للأجهزة العليا للرقابة الاسيوية (الاسيان) ، الذي يضم رؤساء ٣ مشروعات فرعية (مجلس المراجعة لجمهورية اندونيسيا ، مكتب المراجع العام لتايلاند ، والجهاز الاعلى للرقابة لنيجارا). ويهدف البرنامج الى وضع نظم مؤسسية لتطبيق الاجهزة العليا للرقابة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ومراجعات الجودة التى تقوم بها الاجهزة الاعضاء في رابطة الاسيان.

الاخبار الموجزة

اخبار من مالطا

مكتب المراجعة الوطني بمالطا يحتفل بمرور ٢٠ عاما على انشائه

في عام ١٩٩٧ ، تم تعديل دستور دولة مالطا لينص على انشاء وظيفة مراجع عام مستقل ووظيفة نائب للمراجع العام وتأسيس مكتب للمراجعة الوطنية في مالطا . في هذا العام ، يحتفل مكتب المراجعة الوطني بمرور ٢٠ عاما على انشائه كهيئة مراجعة مستقلة ، وقد قام العديد من الضيوف البارزين بزيارة مكتب المراجعة الوطني طوال العام.

- ناقش رئيس المحكمة الاوروبية للمراجعين (ECA)، السيد / كلاوس هينر ليهني (في الصورة اعلاه مع مسئولي مكتب المراجعة الوطني) ، التحديات المماثلة والقضايا التى تواجه كل من مكتب المراجعة الوطني بمالطا والمحكمة الاوروبية للمراجعين. كما اكد كل من السيد/ ليهني برفقة عضو مالطا في المحكمة الاوروبية للمراجعين و السيد/ ليو برينكات على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاجهزة العليا للرقابة في استعادة ثقة مواطني الاتحاد الاوروبي في مؤسسات الاتحاد الاوروبي.

- وقد اشاد الدكتور / جوزيف موسكات رئيس وزراء مالطا بالعمل الممتاز المستمر الذي يقوم به مكتب المراجعة الوطني وأكد على تعاونه مع السيد / تشارلز ديجاجورا المراجع العام لمالطا ، والسيد / نويل كاميلاري نائب المراجع العام . وجميع موظفي مكتب المراجعة الوطني. وقد اعرب الدكتور / موسكات عن التزامه بتنفيذ توصيات مكتب المراجعة الوطني المدرجة في تقاريره . وهذا الالتزام تم ترجمته بالفعل بشكل عملي في الاصدارات السنوية للحكومة " الحوكمة – الاجراءات المتبعة بالنسبة لتقرير السنوي لمكتب المراجعة الوطني".

- كما اشاد ايضا الرئيس السابق للمعارضة ، الدكتور / سيمون بوستيل ، بمكتب المراجعة الوطني وبكل العمل الحساس والهام الذي يقوم به . وقد أشار الدكتور / بوستيل الى المسئولية الملقاه على عاتق مكتب المراجعة الوطني والتحديات التى تواجهها في سبيل الحفاظ على وتعزيز وضعه كنموذج يحتذي به من الجهات الحكومية الاخرى .

وقد عقدت أيضا ندوة مشتركة بين المحكمة الاوروبية للمراجعين ومكتب المراجعة الوطني بمالطا للاحتفال بهذا الحدث الهام في تاريخ مكتب المراجعة الوطني حول ندوة " متابعة المراجعة في القطاع العام : تعزيز المساءلة" وقد عقدت الندوة في مركز مؤتمرات البحر المتوسط بمدينة فاليتا – مالطا في شهر سبتمبر. ومن الجدير بالذكر حضور عدة ضيوف بارزين منهم مسئولين كبار من عدة مجالات متعلقة بالخدمة العامة ومنهم لجنة الحسابات العامة والمراجعة الداخلية وإدارة التحريات.

وقد افتتح السيد ديجاجورا الندوة بتسليط الضوء على أهمية كل مؤسسة مراجعة وطنية لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريرها المختلفة في الوقت المناسب.

وقد القى السيد/ برينكات الكلمة الرئيسية واستعرض فيها نظرة عامة واسعة النطاق عن دور المحكمة الاوروبية للمراجعين وأهدافها. كما أوصى السيد/ برينكات الحكومات بضرورة تحفيز الوزارات والإدارات والجهات لتنفيذ توصيات تقارير المراجعة الصادرة عن المحكمة الاوروبية للمراجعين ، وأن تلتزم بشكل أكثر استباقية بتوجيهات الاتحاد الأوروبي في محاولة لإضافة قيمة.

وقد قدم السيد مارتن ويبر، بمديرية الرئاسة ، عرضا توضيحيا عن "تعظيم مساهماتنا في المسائلة العامة للدول الأعضاء حيث اشار سيادته الى الدور الرئيسي للمحكمة الاوروبية للمراجعين هو دعم المسائلة احد القيم الرئيسية بالمحكمة الاوروبية للمراجعين.

كما ألقى السيد / ماريو كوتاجار، الأمين الدائم الرئيسي ، كلمة أمام المشاركين في الندوة حيث ناقش "تقارير مكتب المراجعة الوطني – متابعة الحكومة " التركيز على تحليل وضعية تنفيذ التوصيات المختلفة لمكتب المراجعة الوطنى الصادرة في تقرير المراجعة السنوي للحسابات العامة. وقد أكد السيد/ كوتاجار ان هذا الأمر يعكس التزام الحكومة في تعزيز المسائلة والشفافية في جميع مجالات الخدمات العامة بمالطا .

كما قدم السيد / كاميليري استعراضا ممتازا لمبادرة مكتب المراجعة الوطني التي أطلقت هذا العام لإصدار تقرير متابعة للمراجعات المختلفة التى تمت بواسطة أقسام المالية والالتزام والأداء والمراجعات الخاصة والتحقيقات. وقد اختتم كلمته بتقديم تحليل شامل لمعدلات تنفيذ التوصيات فيما يتعلق بجميع عمليات مراجعة المتابعة المختارة المدرجة في تقرير هذا العام.

الاخبار الموجزة

اخبار من البرازيل

اشراك مراجعي الجهاز الاعلى للرقابة بالبرازيل في اعمال ترفيهية بطريقة مثيرة.

أكدت المحكمة الفيدرالية للحسابات ، الجهاز الاعلى للرقابة بالبرازيل ، اختبارا حول المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كطريقة جديدة لإشراك مراجعي الحسابات مع تعميق المعرفة بمعايير المراجعة المهنية.

وقد حضر الاختبار ، الذي تضمن اسئلة عن الجهاز الاعلى للرقابة ذاته ، ٤٧٥ مراجع يتنافسون في جولة التصفيات عبر الإنترنت التي جرت في سبتمبر. وخلال هذه المرحلة ، كان لدى المشاركين ٧٥ دقيقة للإجابة على الاسئلة متعددة الاختيار .

كان لدى المشاركين في الاختبار ثلاث محاولات (اجابة استبيانات مختلفة) وكان لدى المشاركين حرية الاطلاع على المعايير . وفي نهاية المرحلة المؤهلة تم عرض الإجابات الصحيحة ، وتم السماح للمشاركين بمعرفة النتائج الفردية الخاصة بهم.

وقد حصل ١١٢ متنافس على اعلى النتائج بحيث تأهلوا الى الجولة النهائية من المنافسة ، حيث اجابوا على الاسئلة المتعلقة بحالات بقضايا المراجعة الصغيرة . وكانت هذه المرحلة من المسابقة أكثر تحديا، حيث أن المتأهلين للتصفيات النهائية كان لديهم ٤٥ دقيقة فقط دون أي مساعدة خارجية.

كانت المنافسة شديدة ! وفي نهاية الامر ، فاز عدد ١٢ مراجع و ١٢ ادارة مراجعة بجوائز نقدية (والتي تم الحصول عليها من خلال الهيئات الراعية).

وقد أدى نجاح الحدث الى زيادة عنصر الاثارة والاهتمام مع إمكانية إعادته في العام المقبل.

ونتوجه بالشكر الخاص إلى وحدة دعم منهجية المراجعة لصياغة أسئلة الاختبار التي استندت إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ و ١٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ و ٣٠٠٠ و ٣١٠٠ و ٤٠٠٠.

في الصورة (أعلى اليمين): السيدة كيلين تينوتا كويلهو تتلقى جائزة لأفضل مراجع من الوزير رايموندو كاريرو والسيد دوجمار ليما. في الصورة (أسفل اليمين) : الوزير كاريرو يقدم جائزة للسيدة / آنا باولا سيلفا دا سيلفا، رئيسة الادارة الفائزة.

الاخبار الموجزة

اخبار من كازاخستان

وفقا لقانون جمهورية كازاخستان "حول المراجعة العامة والرقابة المالية " ، يقوم الجهاز الاعلى للرقابة بتطبيق سلطات المراجعة العامة و الرقابة المالية.

وضمن هذا الإطار، قبل أكثر من عام ، أعد وأقر الجهاز الاعلى للرقابة معيار اجرائي : " المراجعة العامة الخارجية والرقابة المالية على تقييم أنشطة سلطات المراجعة والرقابة المالية ".

وهنا ، حدد الجهاز الاعلى للرقابة المجالات و المعايير والمتطلبات اللازمة لقياس النتائج المحققة ومدى التطور والكفاءة.

ولأول مرة ، في سبتمبر ٢٠١٧ ، قام الجهاز الاعلى للرقابة بإجراء تقييم لأنشطة المراجعة العامة والرقابة المالية و تقديم نتائج مصحوبة بتوصيات بغرض التحسين .

اخبار من ميانمار

وفود يحضرون مؤتمر هيئة المحاسبين المعتمدين الدوليين للتعرف على أحدث التطورات

حضر السيد / ماو ثان ، المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بميانمار، بجانب معهد ميانمار لممثلي المحاسبين العموميين ، المؤتمر الدولي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) بشأن تنظيم مهنة المحاسبة وقد عقد المؤتمر في لندن ، المملكة المتحدة ، ٥ - ٦ أكتوبر ٢٠١٧.

وقد وفر المؤتمر منتدى للمناقشات حول مهنة المحاسبة بصفة عامة ، فضلا عن استعراضات للنماذج التنظيمية المستخدمة في جميع أنحاء العالم ، والرقابة ، وأهمية الحوكمة ، وضمان الجودة ، والتحقيقات والالتزام بالمبادئ ، والأنظمة المصممة لمنع التضليل أو عدم اكتمال عملية اعداد التقارير المالية.

كما اكتسبت الوفود معرفة تفصيلية ومركزة عن أحدث التطورات التنظيمية في مجال اعداد تقارير الشركات وضمان جودتها ، وأفضل الممارسات المتعلقة بالالتزام بالمعايير الدولية ، والأساليب المطبقة على الأطر التنظيمية.

ويواصل الجهاز الأعلى للرقابة بميانمار السعي للحصول على فرص مماثلة تهدف إلى مشاركة المعرفة من أجل إثراء وتطوير افضل لقطاع المحاسبة في ميانمار وزيادة عنصر المصداقية والمهنية.

أخبار من جنوب أفريقيا

حصول مكتب المراجع العام بجنوب أفريقيا علي مرتبة الشرف في مسابقة منتدي النشر

حصل مكتب المراجع العام بجنوب أفريقيا علي مرتبة الشرف من منتدي النشر بجنوب أفريقيا بمسابقة منتدي النشر لعام ٢٠١٧ والتي عقدت بجوهانسبرج في سبتمبر ٢٠١٧ .
وقد تلقي مكتب المراجع العام بجنوب أفريقيا شهادتي تميز للوصل للدور النهائي بفئة أفضل تقرير سنوي وللتفوق في الكتابة والإتصال وذلك عن تقريره السنوي المتكامل ٢٠١٥-٢٠١٦ تحت عنوان " مراجعة ما يعنينا " .
ويعد هذا التقرير ، مسترشدا بكل من المبادرة العالمية لإعداد التقارير وبالإطار المتكامل لإعداد التقارير ، نموذج ممتاز لتوجيهات إعداد التقارير في العمل .
وقد تم منح عدة جوائز من أصحاب المصالح علي كل من أسلوب إعداد التقرير والمحتوي المتكامل وسهولة القراءة . وقد علق الحكام علي أن تقرير " مراجعة ما يعنينا " يمكن استخدامه كقياس للتقارير الحكومية الأخري ، بالإضافة لكونه طريقة مثلي لنشر موجة المساءلة !
وقد بدأت رحلة مكتب المراجع العام بجنوب أفريقيا في إعداد التقارير المتكاملة في ٢٠١٢ ، وقد تم عرض واحد من أول تقارير المنظمة في إصدار لـCIMA في ٢٠١٥ . وقد مكن مكتب المراجع العام بجنوب أفريقيا من إعداد التقارير المتكاملة في تطوير تفكيره المتكامل والذي ساعده في إضافة قيمة أكثر لأصحاب المصالح .
يمكن الحصول علي أحدث الأخبار والمعلومات الخاصة بمكتب المراجع العام بجنوب أفريقيا من خلال الموقع الإلكتروني www.agsa.co.za أو من خلال تويتر علي @AuditorGen_SAI .

أخبار من البرتغال

الجهاز الأعلي للرقابة بالبرتغال يستضيف ندوة حول أهداف التنمية المستدامة

" يوم مثمر وذاخر بالأحداث " كان وصف السيد/ فيكتور كالديريا – رئيس محكمة المراجعة بالبرتغال (الجهاز الأعلي للرقابة بالبرتغال) للندوة التي عقدت تحت عنوان "أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ حول التنمية المستدامة" .
وقد استضاف الجهاز الأعلي للرقابة بالبرتغال الندوة بوصفه عضوا بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية وذلك في مدينة فانشال – ماديرا في سبتمبر ٢٠١٧ .

وبعد برنامج قوي مليء بالعروض التقديمية وورش العمل والمناقشات الحية ، وافق بالإجماع أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية علي إعلان فانشال ، والذي يؤكد علي الإلتزام بأعمال محددة مع مراعاة الحاجة إلي تحسين وإنجاز نتائج ملموسة متعلقة بهدف التنمية المستدامة في المتابعة والمراجعة .
وسيتم عرض هذه الأعمال - تماشيا مع الخطة الإستراتيجية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية ٢٠١٧-٢٠٢٢ - تفصيليا ضمن الخطة التشغيلية للمنظمة ٢٠١٨ والتي تشتمل علي :

- عقد لقاءات لمتابعة مدي جاهزية كل دولة عضو تجاه تطبيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك استكمال التقييمات لتحليلها في الإجتماع المقبل للجمعية العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية ،
- التحقق من تطبيق أهداف التنمية المستدامة ومراجعة مجهودات بناء القدرات ، بما في ذلك التدريب وزيادة الوعي ، والنظر في الإنضمام لجهود تتم بعدة أقاليم - ومنها مبادرة تنمية المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) (IDI) ، والمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (الأفروساي) ، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس) - من خلال القيام بالمراجعة التنسيقية في المناطق المحمية بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي والأفروساي والأولاسيفس .

إشراك المواطنين في رصد أهداف التنمية المستدامة من خلال البيانات المتاحة والمتوفرة

بقلم ميريل هيندريكس ، محكمة المراجعة بهولندا

الخلفية

في المؤتمر المصغر لليوروساي (YES!) والذي عقد في تالين – إستونيا عام ٢٠١٧، كان الموضوع الرئيسي هو "مشاركة المواطنين في جمع البيانات من أجل قياس أهداف التنمية المستدامة(SDGs)" . وبورشة العمل التي أدارتها كل من محكمة المراجعة بهولندا (NCA) ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) ، ركزت مناقشات الإستدامة علي دور الأجهزة العليا للرقابة في رصد تطبيق أهداف التنمية المستدامة ، وندرة البيانات في أقاليم معينة ، وكذلك طرق تحسين إتاحة البيانات من خلال مشاركة المواطنين .

وقد كان إجتماع YES! بمثابة منتدي لعرض الأفكار الخلاقة التي تتناول السؤال ، "كيف سنتمكن من قياس عملية تطبيق أهداف التنمية المستدامة عندما لا تتوافر بيانات الجودة ؟"

إقرار أهداف التنمية المستدامة وأدوات الإنتوساي للتعامل معها

إن إقرار أهداف التنمية المستدامة يتيح للدول العديد من الفرص والتحديات . ومن المتوقع أن تقوم الحكومات بوضع أطر عمل قومية للأهداف الـ١٧ المترابطة ، وكما نصت نتائج الجمعيتين العموميتين للأمم المتحدة ، يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دورا هاما في رصد عملية تطبيق أهداف التنمية المستدامة علي المستوي القومي .

ويعتقد مجتمع الإنتوساي أن الأجهزة العليا للرقابة لديها القدرة علي المساهمة بشكل أكبر: "إن للإنتوساي دورا هاما وداعما في تعزيز المجهودات القومية والإقليمية والعالمية عند تطبيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك في عملية متابعة ومراجعة تقدمهم." – موضوع الإنكوساي ٢٠١٦ الصفحة ١ .

داخل الإنتوساي ، تم تطوير الأدوات لتيسير مراجعة الجهاز الأعلي للرقابة لتطبيق أهداف التنمية المستدامة الحكومية ، وإحداها هو نموذج المراجعة ذو الـ٧خطوات والذي ينتج عنه تقييم أساسي لمدي جاهزية التطبيق . وقد اختبرت العديد من الأجهزة ، ومنها جهازي هولندا وكندا ، هذا المنهج عمليا ، وهو أيضا مطبق حاليا في "برنامج الشراكة للتعاون الدولي" فيما بين هولندا وشركاء من عدة دول بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) مثل : الجزائر والعراق والأردن والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس .

وقد قامت كل من مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) ولجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) بوضع أهداف للأجهزة العليا للرقابة عند مراجعة مدي جاهزيتها لتطبيق أهداف التنمية المستدامة . وعلي الرغم من النجاح المبدئي للأدوات بالعديد من الدول ، فإن المشكلة الحالية ليس في الأدوات ولكن في نقص البيانات الحكومية ذات الثقة .

توافر البيانات ، التخزين والتحليل

يوجد إثنان من المكونات الرئيسية بالبيانات المرتبطة والمؤثرة في برامج جاهزية الجهاز الأعلي للرقابة لأهداف التنمية المستدامة هما :(١) توافر البيانات و(٢) تخزين البيانات وتحليلها ، وكلاهما ضروري لتقييم عملية تطبيق أهداف التنمية المستدامة. وبينما تتوافر لدي العديد من الدول قواعد بيانات مناسبة ومنظمات حكومية ذات الخبرة في جمع وتحليل الإحصاءات ، فإن كثير من الدول تعاني في هذا الصدد .

فعلي سبيل المثال ، علي الرغم من أن الحقيقة أن هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ يستهدف تسع ولايات، "بحلول عام ٢٠٣٠، توفير الهوية القانونية للجميع ، بما في ذلك تسجيل المواليد "، فهناك عدد لا يحصي من الأطفال ليسوا مسجلين رسميا بالعديد من الدول النامية، الأمر الذي نتج عنه فقدان حوالي ما لا يقل عن بليون شخص للهوية القانونية .

ومن ثم ، بدون الهوية الرسمية ، يمكن أن يواجه الأفراد مشاكل في الحصول علي التعليم والرعاية الصحية والخدمات المالية والمنفعة الإجتماعية . إضافة إلي ذلك ، حصولهم علي حقوقهم السياسية والقانونية تحديا كبيرا . إن إنعدام هوية الشخص يرتبط بشكل وثيق بأهداف التنمية المستدامة الأخري – إن الحكومات بحاجة لأن تعمل بشكل أكثر فاعلية وتوفر المنافع للمواطنين وتحقيق المساواة بين الجنسين .
ومن المعتاد أن يأخذ تأسيس مؤسسات حكومية سليمة الكثير من الوقت ، ومع ذلك ، قد تعمل بكفاءة تعوض التطورات التكنولوجية الحالية هذا عن طريق إشراك المواطنين في عملية جمع وتخزين وتحليل البيانات. إن استخدام التكنولوجيا ، بالتزامن مع البيانات الرقمية ، يمكن أن يؤدي إلي إسهامات هامة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

المواطنون كجامعي بيانات

مع الإنتشار السريع للرقمنة ، فإن المعلومات المسجلة تنمو بمعدل فوق العادي . فاليوم ، يتم الدخول لشبكة الإنترنت يوميا ، وخاصة مع زيادة توافر وسهولة استخدام الهواتف الذكية . وهذه الإتجاهات توفر فرصا لإشراك المواطنين خلال عملية تدارس التحديات المتعلقة بغياب البيانات الحكومية . إن عملية إشراك المواطنين كجامعي بيانات لها فائدتين هامتين . أولا ، هم يستطيعون المساهمة في توفير بيانات موثوق بها. وثانيا، سيزداد وعي المواطنين بأهداف التنمية المستدامة وأهميتها .

ومنذ ٢٠١٧ ، فإن حوالي ٣٥ % من سكان العالم أصبحوا يمتلكون هواتف ذكية ، وهذا الرقم يزداد بشكل مستمر . وفي أوروبا وحدها ، فإن ٨١% من السكان فيما بين ١٨ و٨٠ عاما يستخدمون هواتف ذكية . وتعد الهواتف الذكية من أفضل أدوات جمع البيانات ، وهناك عدة تطبيقات موجودة حاليا يمكن أن يستخدمها المواطنون في جمع البيانات مثل : "Akvo Caddisfly" و"Safecity" .

الإستفادة من التكنولوجيا القائمة

يقوم "Akvo Caddisfly" - وهو تطبيق بسيط ، منخفض التكاليف ، خاص بالهواتف الذكية – بالسماح للمستخدمين باختبار جودة مياه الشرب . إن هذا التطبيق المتاح بالفعل في ٦٤ دولة ، والذي يجمع بين البرنامج الخاص بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) والمرفقات الملموسة بحجم الجيب، يمكن المستخدمين من القيام باختبارات موثوق بها للمياه بينما يحدد بدقة مكان اجراء الإختبار . ويشكل هذا التطبيق مستودع للمعلومات علي منصة مفتوحة للبيانات حيث يمكن تحليل البيانات لمعرفة المكان الذي يحتاج إلي الإستثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وخاصة الهدف رقم ٦ - المياة والصرف الصحي ، والهدف رقم ٣ - الصحة الجيدة والرفاهية . إن عملية رصد وتتبع التطورات الحكومية المطبقة تمثل مجموعات إضافية للبيانات التي يمكن تحقيقها عند تحليل المعلومات التي تم تحميلها .

★★★★★★★★★★

" إن العمل سويا عبر العالم وعبر الدول ومن خلال الأجهزة العليا للرقابة مع إشراك المواطنين سيحدث فرقا حقيقيا ! "

★★★★★★★★★★

وتركز أيضا أهداف التنمية المستدامة علي الأهداف الإجتماعية والتي تجعل من "المدينة الآمنة" "Safecity" تطبيقا فوق العادة يقوم برصد التقدم في هذا المجال . ويقوم البرنامج بحصر المواقف الفردية بشكل عشوائي لحالات التحرش الجنسي وإساءة المعاملة بالأماكن العامة . ويمكن تجميع البيانات العشوائية محليا وتستخدم لتحديد علي الخريطة الأماكن عالية المخاطر. إضافة إلي ذلك ، بتجميع كل من المؤشرات المتاحة الأخري ،والأفراد والمجتمعات والحكومات المحلية يمكن أن تتحكم في العوامل التي قد تمنع وتقلل من تلك الحوادث . ومنذ إنطلاقها في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢ ، سجلت "المدينة الآمنة" "Safecity" أكثر من ١٠،٠٠٠ حادث في أكثر من ٥٠ موقع ، متضمنة مدن في الكاميرون والهند وكينيا ونيبال .

أفكار جديدة ملهمة

إن الإستفادة من التكنولوجيا الحالية توفر آفاقا هائلة نحو التطبيق الفعال والمؤثر لأهداف التنمية المستدامة. وكجزء من أجندة YES! ، تم عرض العديد من الأفكار الجديدة والتي من شأنها المساعدة في قياس تقدم أهداف التنمية المستدامة . ويتضمن أحد الأمثلة الطرق دون المستوي . وتتمحور الفكرة في أن المواطنين يعدون التقارير عن أوجه القصور بالطرق مستخدمين التطبيق الذي يقوم بـ(١) تخزين البيانات و (٢) استخدام البيانات لتخيل خريطة الشوارع . وسنجد هذه المعلومات ذات فائدة في قياس هدف التنمية المستدامة رقم ٦ "بناء البنية التحتية المرنة ، وتعزيز التصنيع الشامل المستدام ، وتشجيع الإبتكار" .

ويمكن التوصل لأداة أخري محتملة عبر الإنترنت لتحديد أماكن الشجر حديث الزراعة بالإضافة للشجر المزروع بالفعل . وقد تقيس قاعدة البيانات التي تتضمن هذه المعلومات مدي تقدم هدف التنمية المستدامة رقم ١١ المعني بـ "جعل المدن والتجمعات السكنية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة" .

إن تحديد أماكن الفقر عن طريق عرض المدارس التي توفر وجبات للأطفال ذوي العائلات منخفضة الدخل سيعطي فكرة عن عدد الأسر ذات مستويات دخل معين ويساعد في قياس التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ١ المعني بـ"القضاء علي الفقر بكافة صوره في كل مكان" ، وهدف التنمية المستدامة رقم ٢ "القضاء علي الجوع ، وتحقيق أمن الطعام وتحسين التغذية ، وتعزيز الزراعة المستدامة" .

جلب الأفكار إلي الحياة

بينما كانت ورش عمل YES! فرصة رائعة للتعلم من بعضنا البعض ، فإنه حان الوقت لمشاركة تلك الأفكار وجلبها للحياة .

إن العمل سويا حول العالم وعبر الدول ومن خلال الأجهزة العليا للرقابة متضمنا إشراك المواطنين سيحدث فرقا حقيقيا يشبه إلي حد كبير الجهد التعاوني الذي بدأ بين هولندا وإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) بشأن جاهزية أهداف التنمية المستدامة .

للمزيد من المعلومات ، برجاء الإتصال

بـ ميريل هيندريكس علي :

m.hendriks@rekenkamer.nl.

الأهمية النسبية
في أساس عمل المراجعة

بقلم كل من : آس كريستين هيمسين ، ستيج كيلفيك ومني بولسراد بمكتب المراجع العام ، النرويج

لماذا يجب علي الأجهزة العليا للرقابة الإبلاغ عن بعض الأمور للجهات التشريعية ؟ ولماذا بعض الموضوعات دون غيرها ؟ ومن يهتم بهذه الموضوعات ؟

هذه الأسئلة ترهق الأجهزة العليا للرقابة علي مستوي العالم – في العمل اليومي أو عند تحديد أولويات المراجعة . ومع ذلك ، ما زالت الكتابات والمناقشات التي تتناول هذه الأسئلة نادرة .

"يرتبط عمل المراجعة بالأهمية النسبية في جميع أشكاله . فيمكن أن نحكم علي أمر معين أنه جوهري إذا كانت المعرفة به ستؤثر علي قرارات المستخدمين المستهدفين . إن تحديد الأهمية النسبية يعتبر بمثابة حكما مهنيا ويعتمد علي مدي تفهم المراجع لإحتياجات المستخدمين . وهذا الحكم قد يرتبط بعنصر فردي أو بمجموعة من العناصر . وغالبا ما يتم احتساب الأهمية النسبية من حيث القيمة ، ولكن لها أيضا صفات كمية وكيفية . إن الصفات المتأصلة بكل عنصر أو مجموعة عناصر قد تحكم علي الأمر بالأهمية النسبية طبقا لطبيعته . وقد يكون الأمر نسبيا طبقا للسياق الذي ورد فيه " . – المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) رقم (١٠٠) .

ويعتبر مفهوم الأهمية النسبية في المراجعة المالية متطور وحديث لأنه يضم كم هائل من الأبحاث في هذا العلم . ومع ذلك ، فإن النسبية ، وفقا لتعريفها بالمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم (١٠٠) ، لم تأخذ الاهتمام الكافي بالنسبة لرقابة الإلتزام والرقابة علي الأداء .

وقد جاء هذا المقال ضمن ورقة قدمت إلي كلية الإقتصاد بالنرويج وفيه يتم التركيز علي موضوع الأهمية النسبية . تقوم الأجهزة العليا للرقابة ، عندما يكون لديها حرية تحديد أية موضوعات مراجعة يمكن تقديمها ، بالبدء في و إعداد التقارير عن مراجعة الإلتزام والرقابة علي الأداء .وتستند الورقة علي مناقشات نظرية عن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم (١٠٠) ، وتعريفه للنسبية ، ودراسة تجريبية لإعتبارات النسبية (كما نفذها الجهاز الأعلي للرقابة بالنرويج) .

الموضوعات

ما هي وجهات النظر العامة حول مفهوم الأهمية النسبية في مراجعة القطاع العام مع الأخذ في الإعتبار دور الأجهزة العليا للرقابة في النظام الحكومي الديمقراطي ؟

إنه لمن الضروري توافر منظور متعدد التخصصات لتقييم مفهوم النسبية في مراجعة القطاع العام ، ويعتمد النهج في هذا المقال علي الموضوعات ذات الصلة في مجالات المراجعة والإقتصاد والقانون والعلوم السياسية ، بالإضافة إلي مناقشات تخص :

- نظرية الرخاء الإقتصادي
- بحث عن المساءلة (في إطار القانون)
- نظرية الديمقراطية كما تحددها العلوم السياسية والفلسفة
- مفهوم الرئيس والمرؤوس، والذي يوضح علاقة المستخدم بالمراجع
- المستخدم (الرئيس) هو نقطة الإنطلاق

الشكل الأول : خريطة الأهمية النسبية

مجالات النسبية	القيمة	الطبيعة	السياق
قرار المستخدم	البرلمان هو السلطة المانحة	البرلمان هو السلطة الرقابية والتشريعية	البرلمانات والحكومات التعلم والتطوير
المجالات	الإقتصاد	القانون والمراجعة	العلوم السياسية
الهدف الرئيسي	المساءلة	المساءلة	التعلم والتطوير

إن إحدي خصائص الأهمية النسبية [كما عرفها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم (١٠٠)] هي أن كل ما هو مادي يعتبر "عنصر" و يمكن أن تكون معلومة سلبية أو إيجابية وفقا لقرارات المستخدم . وتختلف هذه الصفة بشكل أساسي عن النسبية كما تم تعريفها في المراجعة المالية ، حيث يعتبر "الخطأ" في التقرير يفيد ماديا من وجهة نظر المراجع .

ما هي الإحتياجات المحددة للمستخدم والتي تشكل أساس النسبية في مراجعة القطاع العام ؟

إن الإحتياجات المحددة للمستخدم المرتبطة بمراجعة القطاع العام تتعلق بالوظائف التشريعية الأولية لمنح الأموال العامة وتمرير القوانين وممارسة الرقابة .

إن الإعتراف بالأجهزة العليا للرقابة كمؤسسات يرتبط ، بشكل كبير ، بوظيفة الرقابة التشريعية ، ومع ذلك ، قد تتعلق إحتياجات المستخدم بتعليم وتطوير الإدارة العامة .

وبالأخذ في الإعتبار إحتياجات المستخدم ، ما هو أفضل تعريف لقيمة وطبيعة وسياق المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم (١٠٠) ؟

عند منح المال العام ، تضع الأجهزة التشريعية أولوية للموارد العامة ، ويوفر المنظور الإقتصادي المرتبط بنظرية الرخاء الأساس اللازم للنظر في جانب القيمة. إن اعتبارات النسبية (عندما تكون معلومات المساءلة وعدم التكافؤ علي المحك) ترتبط مباشرة وتبرر آلية الرقابة العامة .

ولذا يجب اعتبار هذه الأمور مادية طبقا لطبيعتها . إن سياق النسبية له روابط مباشرة مع دستورية الجهاز الأعلي للرقابة – القوائم التشريعية الخاصة ، إضافة إلي مدي الوعي العام والتطور في الإدارة العامة .

أمثلة لإعتبار الأهمية النسبية حسب القيمة :

(١) أعمال المراجعة التي أجريت وأسفر عنها الإبلاغ عن زيـــادة في إنفـــاق الموازنـــة

فيه ، عندما تتجاوز المشروعات الحكومية الحدود البرلمانية الممنوحة . (٢) الأمور المتعلقة بالتغيرات الإدارية التي تغطي مبالغ الإنفاق العامة المستمرة يتم الإبلاغ عنها في حين تم اكتشاف الأخطاء (أو لا) بسبب عوامل الأهمية النسبية حيث تكون القيمة الإقتصادية في خطر فهي تعتبر نسبية حسب القيمة .

مثال للأهمية النسبية بطبيعتها – تم إجراء مراجعة تتناول كيف نفذت وزارة العدل بعض الإجراءات لتحسين الأمن العام ولضمان الجاهزية حيال مواجهة الهجمات الإرهابية الغاشمة المحتملة . لقد تم اكتشاف أوجه نقص كبيرة في نطاق يحظي بأولوية خاصة من قبل البرلمان وذلك عقب الهجمات علي كل من المباني الحكومية والمخيم السياسي الصيفي لحزب عمل الشباب في يوليو ٢٠١١ . قام الجهاز الأعلي للرقابة بالنرويج بتهدئة مستوي نقده ، وقد عجل البرلمان بسماع هذه القضية وذلك لإبراز أولويتها .

وقد ذكر رئيس الجهاز الأعلي للرقابة بالنرويج ، " وفي هذا الشأن ، أجمعت الأراء السياسية عامة علي أن الهجمات الإرهابية هي هجوم علي الديمقراطية يعتبر عامل يؤخذ في اعتبارات الأهمية النسبية ".

إن السبب الرئيسي لأعمال المراجعة التي تم القيام بها ويقدم التقارير بشأنها بالجهاز الأعلي للرقابة بالنرويج هو بهدف المساهمة في إحداث التغيير والتعلم والتنمية في القطاع العام . وهذا النوع من اعتبارات الأهمية النسبية يظهر بوضوح في نطاق "السياق" .

أوجه أخري للأهمية النسبية (في نفس السياق) .
إن النقاش حول إجراء مراجعة وتقديم تقرير بشأنها لقضية محددة نظرا لأنها تمثل مكانه رئيسية في سياسة ما ، مثال ذلك ، الإصلاح الإداري .

وهو ما يظهر عند إجراء إصلاح في نظام الصحة في النرويج وما يحصل عليه من دعم قوي من قبل البرلمان . النسبية فيه بإجماع البرلمان .

كيف يمكن أن تتحكم الأهمية النسبية في توجيه الجهاز الأعلي للرقابة في اختيار موضوعات مراجعة الإلتزام والرقابة علي الأداء والتي ستقدم تقارير بشأنها للبرلمان؟

★★★★★★★★★★

" إن اعتبارات الأهمية النسبية تعني أن الجهاز الأعلي للرقابة يجب أن ينظر في احتياجات المستخدم والتي يجب استيفائها بواسطة مراجعة محددة و يختار في كثير من الأحيان فيما بين الإحتياجات المتعارضة . "

★★★★★★★★★★

إن الأنماط المتعددة للأهمية النسبية في مراجعة القطاع العام يمكن توضيحها باستخدام خريطة الأهمية النسبية (انظر الشكل رقم ١ : خريطة الأهمية النسبية ص١٨) حيث تتضح الإعتبارات متعددة الأبعاد والتخصصات والتي تتطلب وجود خبرة لدي المراجع .

إن اعتبارات الأهمية النسبية تتطلب أنه يجب علي الجهاز الأعلي للرقابة (١) أن ينظر في احتياجات المستخدم والتي يجب استيفائها بواسطة عملية مراجعة محددة و (٢) أن يختار في بعض الأحيان فيما بين الإحتياجات المتعارضة . إن خريطة الأهمية النسبية يمكن أن توضح الطرق المختلفة المتعلقة باعتبارات الأهمية النسبية .

وللمزيد من المعلومات عن هذه الدراسة أو لطلب نسخة أكثر تفصيلا لهذا المقال ، برجاء الإتصال بكل من :

- Ase Kristin Hemsen: ase-kristin.hemsen@riksrevisjonen.no
- Stig Kilvik: stig.kilvik@riksrevisjonen.no
- Mona Paulsrud: mona.paulsrud@riksrevisjonen.no

إعادة الهيكلة لتحسين القدرات، وضمان الجودة

الجهاز الأعلي للرقابة بألمانيا يشاركنا خبراته مستخدما نهجا جديدا لتحقيق التضافر وجودة عالية للمراجعة

قام الجهاز الأعلي للرقابة بألمانيا والمعروف بـBundesrechnungshof بتنفيذ مشروعا هائلا لإعادة الهيكلة لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ والذي يعيد هيكلة الهيكل التنظيمي ، وعزز الممارسات والإجراءات التي تؤدي لإجراء مراجعة عالية الجودة علي مستوي الحكومة الفيدرالية .

عندما بدأ السيد/ كاي شيلير ، رئيس الجهاز الأعلي للرقابة ، في عملية إعادة التشكيل ، اختار صورة جديدة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة – وهي استشارة النظير . ومضاهاة لمراجعات النظير (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٦٠٠) ، وقد كانت هذه الإستشارة في الوقت المناسب حيث قامت ثلاث أجهزة عليا للرقابة بتقديم النصح المهني خلال عملية إعادة الهيكلة .

دافع للإصلاح

وفي مرحلة ما قبل الإصلاح ، قام الجهاز الأعلي للرقابة الألماني بتحليل هيكله بالإضافة إلي وظائفه. ونتيجة لذلك ، حدد الجهاز الأعلي للرقابة حاجته في العمل ، وخاصة منذ آخر محاولة لإعادة تنظيم وظيفة المراجعة الخارجية الفيدرالية منذ حوالي عشرين عاما .

وفي الأساس ، كان للجهاز الألماني تسعة مكاتب مراجعة إقليمية تابعة له (وفيما بعد سبعة) . ومع مرور السنين ، أظهر الهيكل الأصلي وجود عدة نقاط ضعف أساسية .

- قامت مكاتب المراجعة الإقليمية بأعمال مراجعة أقل من المخطط – فالمهام المنبثقة عن وحدات المراجعة الـ٥٠ الخاصة بالجهاز الأعلي للرقابة يتم إسنادها بشكل مباشر لفريق عمل المكتب الإقليمي ، والتي نتج عنها كتابة تقارير إلي رؤساء متعددين.
- فنيا ، لم يكن هناك داعي لوجود تدرج مستويات التسلسل الهرمي بمكاتب المراجعة الإقليمية .
- إن التسلسل الهرمي المعقد أدي إلي تعقد إجراءات المراجعة وإلي وجود المزيد من الأعباء علي مستوي التشغيلي .
- وفي المقر الرئيسي للجهاز الأعلي للرقابة ، لم تركز أعمال المراجعة بشكل مستمر علي جوانب السياسة الرئيسية .
- وقد أعاقت الهياكل التنظيمية السابقة وجود الإستجابة الفعالة والمرنة بشأن قضايا المراجعة التي تنشأ حديثا .

★★★★★★★★★★

" إن العمل الوثيق من النظراء كان بمثابة تجربة مجزية ومثمرة للغاية."

-- السيد / كاي شيلر ، رئيس الجهاز الأعلي للرقابة بألمانيا .

★★★★★★★★★★

الطريق نحو الإصلاح

خلال عملية إعادة التنظيم ، سعي السيد / شيلير الحصول من قطاع عريض علي النصح المهني لمتخذي القرار الداخليين الرئيسيين بالإضافة إلي ثلاث شركاء من الأجهزة العليا للرقابة . وقد تم الإستعانة بمنهج إدارة المشاريع وتم توفيق الإجراءات وفقا للهيكل التنظيمي الخاص بالجهاز الأعلي للرقابة .

وقد رأس المشروع بشكل مشترك كل من مديري وحدة حوكمة الشركات وقسم الإدارة والخدمات العامة ، وقادا فريق عمل يتكون من كلا من قسمي المراجعة والدعم .

الصورة علي اليمين (من اليسار لليمين) :
ميشيل هيوسود (سويسرا)
إلين ويمر (هولندا)
ليان ستانجل (النمسا)
كاي شيلير (رئيس الجهاز الأعلي للرقابة بألمانيا)
إلين فان شوتين (هولندا)
فيكتور سيبريس (النمسا)

الصورة علي اليسار : المنهج التعاوني للجهاز الأعلي للرقابة بألمانيا تجاه إعادة التنظيم

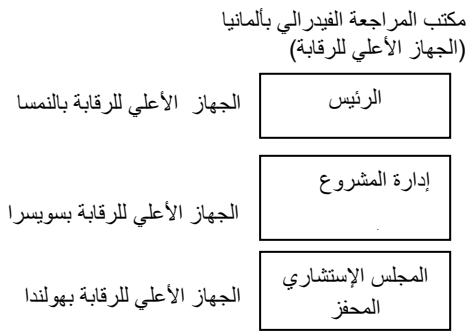

قام المجلس الإستشاري المحفز والذي ضم جميع أعضاء المجلس التنفيذي (١٦ عضو مجلس بما فيهم الرئيس ونائب الرئيس وتسع من كبار مديري المراجعة) بتقديم النصح للرئيس بشأن القرارات الرئيسية والمصيرية .

وعلي المستوي الخارجي ، أعتمد رئيس الجهاز الأعلي للرقابة علي الإستشارات المهنية الواردة من النظراء بالأجهزة العليا للرقابة بالنمسا وسويسرا وهولندا . وقد ثبتت قيمة تلك الإستشارات ، والتي نبعت من خبرة الجهاز الأعلي للرقابة وأفضل الممارسات، وذلك خلال تصميم وتنفيذ التكوين .

وخلال فترة الـ٧-أشهر الإستشارية ، قام النظراء بالتحليل والتعليق علي كل من إعادة التوزيع الوظيفي المقترح ، والتنظيم الإداري الجديد ، وحوكمة المشروع وإدارة التغيير .

إنجازات الإصلاح

لقد تمت إعادة تنظيم الجهاز الأعلي للرقابة بألمانيا بشكل رسمي في ١ يناير ٢٠١٧ . فقد تم إعادة إصلاح وتصميم الهيكل التنظيمي للجهاز الأعلي للرقابة .

إن تحويل المكاتب الإقليمية الذاتية إلي مكاتب ميدانية تابعة يساعد علي تمكين العاملين من الاندماج المباشر مع وحدات المراجعة بالجهاز الأعلي للرقابة بينما تزيل في نفس الوقت المستويات الهرمية وتيسر طرق أفضل لمسارات التطوير الوظيفي. وقد أطلق الضغط الهرمي مصادرا أخري ليتم استخدامها بطرق أخري أكثر فاعلية .

إن أقسام المراجعة يتم تصميمها بشكل أفضل من مجالات سياسية رئيسية وتعكس بشكل كامل الهيكل الحكومي الفيدرالي . إن دمج مجالات النشاط المرتبطة يقلل من تداخل المسئوليات عبر وحدات المراجعة .

ومع نهاية ٢٠١٧ ، تم حل أحد المكاتب الفرعية التابعة للجهاز الأعلي للرقابة نتيجة لمبادرات وتوصيات النظراء .
لقد عمل النظام الجديد علي تبسيط التوجيه وأعمال المراجعة التنسيقية وأدي إلي وظائف قيادية محسنة وذات إتصال أكثر تركيزا وقوة . إن إعادة الهيكلة أيضا يمكن الجهاز الأعلي للرقابة من تأسيس وحدات مراجعة مشروع بشكل سريع لمواجهة مواقع نشاط القطاع العام المستجدة والمعقدة ، مثل برامج اللاجئين وطلب اللجوء التابعة للجكومة الفيدرالية .

إن الإصلاح ، المصمم لتحقيق منافع مستدامة ، يجلب مسئوليات وأدوار إستراتيجية جديدة هامة . وقد وضع السيد/شيلير أساس لآلية رصد داخلية تسعي بشكل دائم لتحقيق أسس وعمليات ذات فاعلية وكفاءة .

الجهاز الألماني في لمحة
نموذج لمجلس يتكون من فريق عمل وأعضاء مستقلين

الرئيس يترأس الجهاز الأعلي للرقابة ويتحمل المسئولية الكاملة لأداء المهمات عالي الجودة .

ينوب نائب الرئيس عن الرئيس .

إن القرارت المتعلقة بأعمال المراجعة بشكل عام تتم من قبل فريق من الأعضاء . وكقاعدة عامة ، يتكون الفريق من عضوين هما المدير الأعلي للمراجعة ومدير المراجعة .

إن الأعضاء هم موظفون مدنيون ولكنهم مستقلون من حيث الشخصية و القيام بالمهام الرسمية أيضا . وقد يتم أيضا تشكيل فرق تتألف من ثلاثة أعضاء (حيث يشارك فيها الرئيس أو نائبه) .

إن القرارات الرئيسية حول أنشطة المراجعة تكون من اختصاص المجلس التنفيذي وهو هيئة صنع القرار بالجهاز الأعلي للرقابة . يتألف المجلس من ١٦ عضوا بما فيهم الرئيس ونائب الرئيس وجميع كبار مديري المراجعة التسع .

نجاح الإجتماع الـ٧٠ للمجلس التنفيذي للإنتوساي ، في جراز- النمسا

تقابل ثلاثة وثلاثون وفد ، بما فيهم أكثر من ٢٠ رئيس جهاز أعلي للرقابة ، في جراز - النمسا بالإجتماع الـ٧٠ للمجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الإنتوساي) والذي عقد يومي ٦-٧ نوفمبر ٢٠١٧ . تحت رئاسة الدكتور/ حارب العميمي ، أتخذ المجلس التنفيذي عدة قرارات هامة منها:

- إقرار الموضوعات الرئيسية بالإنكوساي الـ٢٣ والذي سيعقد في آخر سبتمبر ٢٠١٩ – الموضوع الأول : " استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير الإدارة العامة " تحت رئاسة الجهاز الأعلي للرقابة بالصين ، والموضوع الثاني : " دور الأجهزة العليا للرقابة في تحقيق الأولويات والأهداف القومية " تحت رئاسة غرفة المحاسبات بروسيا الإتحادية .

- الإعتراف بعضوية الجهاز الأعلي للرقابة بـ جوام كعضو منتسب ، وبذلك يصبح أعضاء الإنتوساي ١٩٤ عضو كامل ، وخمسة أعضاء مشاركين ، وعضوا منتسبا واحدا .

- الموافقة علي ترشيح الجهاز الأعلي للرقابة بالبرازيل لإستضافة الإنكوساي الـ٢٤ في ٢٠٢٢.

- تم تشكيل لجنة مهام خاصة لمراجعة ثلاثة كتيبات للإنتوساي تتناول اللجان وإجتماعات ومؤتمرات المجلس التنفيذي .

- تم إقرار خطة التنمية الإستراتيجية لإطار عمل الإنتوساي للتصريحات المهنية (IFPP) ٢٠١٧-٢٠١٩ والتي تم مراجعتها .

- تم تعيين الأجهزة العليا للرقابة لبوتان وكوستا ريكا والنرويج كأعضاء جدد بـ IFPP .

- ستعمل حاليا مجالس إعداد تقارير الأداء كأساس لتقارير الأداء المستقبلية الخاصة بلجنة بناء القدرات (CBC) ولجنة المعايير المهنية (PSC) ولجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) .

- تأسيس منصة تعاون أقاليم الإنتوساي بوصفها النقطة الوحيدة للرقابة والتعاون لجهود بناء القدرات.

خلال المناقشات الجانبية وقت الراحة ، ناقش أيضا المشاركون مشاركات الأجهزة العليا للرقابة في متابعة تطبيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلي وضع معايير الإنتوساي .

سيعقد الإجتماع الـ٧١ للمجلس التنفيذي للإنتوساي في موسكو يومي ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١٨ .

إحتفال الانتوساى
بالذكرى السنوية الأربعين لإعلان ليما

اجتمع قرابة ١٥٠ عضوا من أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الانتوساى) وهى منظمة منوط بها القيام بالمراجعة العامة الخارجية فى مدينة ليما ، بيرو للإحتفال بالذكرى السنوية الـ ٤٠ لإعلان ليما فى ديسمبر ٢٠١٧ .

يعتبر إعلان ليما الذى تمت الموافقة عليه خلال المؤتمر التاسع للانتوساى فى عام ١٩٧٧ هو حجر الأساس فى المراجعة الحكومية ويحدد مواصفات ومتطلبات استقلالية وكفاءة عمل للأجهزة العليا للرقابة ، وبعد مرور ٤٠ عاماً ما زال إعلان ليما يتمتع بصلاحيته كما تم الإعتراف بالمبادىء الثمانية الأساسية له فى الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدار جلساته فى اثنين من القرارات الصادرة .

تميز الحديث بحضور الدكتور/ Hubert Weber وهو الوحيد فى الحضور فى الذكرى الأربعين للإعلان كان حاضراً عند إقرار الإعلان فى ١٩٧٧ .

أخذ الدكتور/ Weber الرئيس السابق لمحكمة المراجعين الأوربية المشاركين فى رحلة لوصف بدايات إعلان ليما .

وقد تضمن جدول الأعمال أيضاً عدة عروض تقديمية وجلسات نقاش عن استقلالية وأهمية واستمرار التواصل والإستدامة للأجهزة العليا للرقابة.

وقد تضمنت أبرز الموضوعات ملاحظات وخطة عمل مشروع مراجعة النظير فيما يخص استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة فى محاولة لمدة عامين قامت بتنفيذها الأمانة العامة للانتوساى بالتعاون مع محكمة المراجعة النمساوية (ACA) ووكالة التنمية النمساوية (ADA) على سبعة من الأجهزة العليا للرقابة التى شاركت فى الدراسة وهى : ألبانيا ، بوتان ، الأكوادور ، أثيوبيا ، ترينداد و توباجو و تونس من كل أقاليم الانتوساى .

ويهدف المشروع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة التمويل العام فى الدول المختارة وخلق مثال جيد يحتذى به عن مدى أهمية الإستقلالية لتحقيق الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة و المصداقية . ركز السيد/ Hannes Loimer بمحكمة المراجعة النمساوية ، من خلال إطار خطة العمل جنى ثمار التعاون مع المشرع ، وأن التطوير المستمر ونشر التقارير هى من الأعمال التى يمكن تنميتها لتحقق تواجد واستقلالية أكثر صلابة وقوة للأجهزة العليا للرقابة.

قدم ممثلى رئاسة الأهداف بالانتوساى وجهات النظر عن العلاقة بين إعلان ليما والأهداف الإستراتيجية للأنتوساى مشيرين إلى الجهود الحالية والمبادرات والمعايير التى تدعم تأسيس إعلان ليما ومبادئه الأصلية .

"يجب أن نبنى جسور وليس جدران" هذا ما ذكره الوزير Augusto Nardy بالجهاز الأعلى للرقابة البرازيلى (رئيس لجنة المعايير المهنية

للرقابة) متسائلاً والذى وصف أن إعلان ليما هو حجر الأساس الداعم لكل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISAAIs) وقد أيد الوزير Nardy تحقيق شعار العمل التعاونى .

ءأشار السيد/ Jan Van schalkwyk بالجهاز الأعلى للرقابة بجنوب أفريقيا (رئيس لجنة بناء القدرات إن جنى ثمار الإستقلالية وكذلك التأكيد على استمراريتها يتطلب العمل بأن الإستقلالية تعد ميزة ويجب أن تعمل بقوة للحفاظ عليها .

وأوضح السيد/ Jan Van schalkwyk أن الإستقلالية تمكن من التنسيق ولكنها أيضاً تلزم بالمساءلة أن الإقتداء بالأمثلة هو عامل مهم .

كما ذكر "إظهر أنك تستحق الإستقلالية" ضع فى حيذ التنفيذ خطط استراتيجية طويلة الأمد لبناء القدرات المؤسسية فى وجود عاملين مؤهلين مهنياً ومعايير مهنية وتوكيد لضمان نظام الجودة .

أكد الدكتور/ حسام العنقرى رئيس الديوان العام للرقابة بالمملكة العربية السعودية (رئيس لجنة السياسات والتمويل والإدارة) على حتمية تنفيذ المبادرات للمساعدة فى تحقيق الإستقلالية موضحاً الأليات المتعددة والمتنوعة التى تدعمها لجنة السياسة والتمويل والإدارة التى تدعم الأجهزة العليا للرقابة .

على الرغم من التقدم المحقق منذ تأسيس إعلان ليما فما زالت تواجه تحديات وقام العديد من المشاركين بعرض ملاحظات ورؤى ، ولا زالت المعركة لصالح الإستقلالية مستمرة إلى اليوم وفقاً للإستبيانات ٢٠١٧ التى تعدها مبادرة تنمية الانتوساى IDI.

وقد استعرض السيد/ Einar Gorrissen المدير العام لمبادرة تنمية الانتوساى (IDI) إلى العقبات العديدة التى تواجه الأجهزة العليا للرقابة للحصول والحفاظ على الإستقلالية والتى تتضمن القيود المفروضة على النشر والحماية القانونية لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة من العزل من مناصبهم ، وزيادة التدخل من الجهات التنفيذية فى عملية إعداد الميزانية للأجهزة العليا للرقابة .

وتعد الجهود الدولية للدفاع عن مصالح الأجهزة العليا للرقابة ضرورية للغاية وحتمية لإيجاد حلول فعالة ومعالجة التحديات المشتركة فى شكل جماعى.

وقد علقت السيدة/ Petra Schirnhofer مستشارة وكالة التنمية النمساوية على ضرورة زيادة الوعى على الأهمية الهائلة لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والدور الذى تلعبه فى تقدم البلاد وأوضحت أن الإستماع والموائمة والتدخل عند مناقشة القضايا ودعم الجهود التى تبذلها الأجهزة العليا للرقابة للمزيد من الإستقلالية هو أمر أساسى .

"يجب على الحكومات أن تكتسب ثقة المواطنين بصفة دائمة" هذا ما أكد عليه السيد/ Juan M.Portal المراجع العام بالجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك ورئيس منظمة الأجهزة العليا للرقابة بأمريكا اللاتينية ودول الكاريبى OLACEFS .

وذكر السيد/ Portal المشاركين بالمخاطر الدائمة والتدخلات الخارجية التى تستمر فى تهديد استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بما فى ذلك الفساد .

وأضاف إلى ذلك أن الإستقلالية هى ضرورة وأن الأجهزة العليا للرقابة يجب أن يكون لديها الفرصة لتقديم معلومات غير متحيزة تجاه الإدارة الحكومية ليس فقط لتحقيق المصداقية ولكن أيضاً لتحقيق قيمة ومنافع للمواطنين .

أكد السيد/ Nelson Shack Yalta المراقب العام بجمهورية بيرو على ضرورة المشاركة مع المواطنين بصورة أكبر وأكد على دور الانتوساى والأجهزة العليا للرقابة على المستوى العالمى مع إعطاء عناية خاصة لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والتى تعتبر ضرورية لضمان الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة فى كل دولة .

على الرغم من أن إعلان ليما تم تأسيسه منذ ٤٠ عام إلا أن أهميته لازالت قائمة .

"إن إعلان ليما هو كنز غير محدد الوقت " علق السيد/ Rajiv Mehrishi المراقب والمراجع العام بالهند وقد أكد أن "الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تستمر فى التطوير لتصبح مؤسسات أكثر مصداقية" .

الجهود المشتركة تؤدي إلي التحليل الإقليمي المقارن الأول الخاص بإتاحة البيانات

بقلم لويس فيرناندو فاليسكويز ليال ، المستشار والمدير التنفيذي للجنة الفنية المعنية بممارسات الحوكمة الرشيدة ، شركة عمل المواطن – كولومبيا .

إن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رقم ١٢ (ISSA) عن " قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة– تحدث فارق في حياة المواطنين " يمثل تحديات هامة بالنسبة لتطور وإدارة المؤسسة بالجهاز الأعلي للرقابة ليشمل مساءلة داخلية قوية مع النزاهة والشفافية . وتستدعي تلك التحديات الحاجة لتعزيز قدرات المواطنين ، والتي يمكن مواجهتها عن طريق خلق مساحات للإتصالات وكذلك الحوار الذي يهدف إلي تفهم أفضل للعمل الرقابي وتحديد القيمة التي يوفرها . إن المواطنين اليوم يطالبون بشكل أكبر بخدمات عامة ذات جودة عالية . كما يطالبون أيضا بكفاءة حكومية متزايدة .

وللإيفاء بتلك الطلبات ، قامت الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بمنظمة الأجهزة العليا للرقابة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي(الأولاسيفس) بوضع دراسة تساعد الأجهزة العليا للرقابة في إتباع استراتيجيات مبتكرة تساعد علي الوصول للمعلومات ونشرها علي المواطنين . إن "فهرس إتاحة المعلومات للمواطنين عن الإدارة المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة٢٠١٧ (IDIGI-EFS)" - وهو مشروع فيما بين الأولاسيفس وشركة عمل المواطن بكولومبيا بدعم من اللجنة الفنية لممارسات الحوكمة الرشيدة - هو أول تحليل إقليمي مقارن عن إتاحة المعلومات للمواطنين وغيرهم من أصحاب المصالح .

ويهدف التحليل ، الذي يركز علي نطاق التحكم في الرقابة والإدارة والنتائج ، للمساهمة في :

- تطوير مساءلة الجهاز الأعلي للرقابة بالنسبة للمواطنين وبناء ممارسات الحوكمة الرشيدة ، وخاصة في مواجهة مراقبة تطبيق أهداف التنمية المستدامة ،
- تنشيط الآليات المؤسسية لتحسين النتائج ،
- العمل علي زيادة الوعي فيما بين المواطنين والهيئات المدنية وكل أصحاب المصالح بشأن المعلومات المتاحة للأجهزة العليا للرقابة ومدي فائدتها في ممارسة الرقابة علي الإشراف العام (بناء علي المعايير الإقليمية التي سبق وأن حددتها الأولاسيفس مع المشاركة في العديد من القطاعات المؤسسية والإجتماعية) .

وقد أظهرت قياسات IDIGI-EFS ٢٠١٧ أن الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالأولاسيفس متوسطها ٥١ نقطة . وتشير هذه النتائج ، استنادا إلي متوسط محتمل ٠ - ١٠٠ ، إلي أنه بينما تتوفر القدرات والإبتكارات الفعالة ، فإنه يمكن ضبط وتطوير الإستراتيجيات من أجل تحسين سبل إتصال أصحاب المصالح .

وقد ألقت الدراسة الضوء علي العديد من المناطق محتملة التطوير :

- **الموازنة والشئون المالية .** توفير المعلومات الخاصة بالموازنة ، وإصدار الموازنة السنوية المعتمدة التي تتناول تفاصيل المخصصات ، ونشر التحليل المالي للأداء للجهاز الأعلي للرقابة ومقارنة نتائج العمل الرقابي .
- **متابعة نتائج مراجعات الجهاز الأعلي للرقابة وما بها من توصيات .** تقديم نتائج المراجعة ومتابعة أحكام المراجعة أو التوصيات للمواطنين والأطراف المعنية من خلال جلسات إستماع عامة أو مؤتمرات صحفية ، واجتماع مديري المؤسسات وتوفير المعلومات الإيضاحية بشأن نتائج المراجعة المتوقعة لأصحاب المصالح لزيادة فهم إرشادات المراجعة وأهدافها .
- **مبادرات المعلومات .** التوصل إلي مبادرات تتعلق بتحقيق الأهداف المذكورة بالبرامج الإجتماعية التي يتم مراجعتها لتوضيح الفوائد الإقتصادية والإجتماعية من خلال أعمال المراجعة ، وإن رفع وعي المواطنين الخاص بالنواحي الفنية قد يسمح بمقترحات بديلة للتغلب بشكل أفضل علي الحدود المتاحة بتدريبات وتقييمات المراجعة الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة .

وأيضا ، توضح نتائج IDIGI-EFS ٢٠١٧ تحليل إحصائي إستنتاجي عند مقارنته بمؤشر تقرير ٢٠١٦ لمدركات الفساد الدولي وبمؤشرات ٢٠١٦ لمسوحات Latinobarometro ، وخاصة بشأن التصورات المتعلقة بالدعم الديمقراطي ، والإكتفاء الإقتصادي ، والموافقة الحكومية ، والصورة الوطنية عن التقدم ، والقضاء علي الفساد السياسي .

وبناء علي تجربة الأولاسيفس ، يجب علي كل أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) الإطلاع علي الدراسات والآليات الشبيهة ، حيث أن اقتناص الفرص لتيسير وصول المواطنين للمعلومات هي من أفضل الطرق لإثبات قيمة وفائدة الجهاز الأعلي للرقابة .

بناء القدرات ، شراكة التعاون مع الجهات المانحة لتبادل الأفكار ، أفضل الممارسات

" حان وقت العمل ، حان وقت الإنجاز ، حان وقت الوفاء بالإلتزامات " ، علق السيد/ كيمي ماكويتو ، المراجع العام بالجهاز الأعلي للرقابة بجنوب أفريقيا ورئيس لجنة بناء القدرات .

وقد لاقت كلمات السيد/ ماكويتو صدي كبير لدي وفود أكثر من ١٠٠ جهاز أعلي للرقابة والمنظمات الشريكة حول العالم والذين حضروا اجتماعات هذا العام المشتركة بين لجنة بناء القدرات واللجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة المنعقدة في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة في الفترة من ١٨-٢١ سبتمبر ٢٠١٧ .

إن تزويد الحضور بلمحة عن إنجازات الماضي ومبادرات المستقبل تناولت الإجتماعات المتعاقبة للجنة بناء القدرات مع اللجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة العديد من الموضوعات :

- المساءلة والشفافية ،
- الإستشارات والتعاون ،
- الإستجابة والشراكة .

وقد بدأ الحدث الذي استمر لمدة أسبوع بالعديد من تيارات العمل المتوازية للجنة بناء القدرات ، متضمنة جلسات خصصت لمراجعات النظير ، وإطار قياس أداء الجهاز الأعلي للرقابة ، ونزاهة التقييم الذاتي للإنتوساي ، وآليتين أتاحتا العديد من الفوائد للأجهزة العليا للرقابة .

وقد أشارت السيدة/ سينا بالامو، " إن إطار قياس أداء الجهاز الأعلي للرقابة هو أداة لرصد العديد من الأشياء وليس قياس الأداء فقط " ، وأضافت ، " إن هذا الإطار هو أيضا طريقة جيدة لبناء القدرات المؤسسية وتقييم احتياجات الدخول ."
وقد عرضت السيدة/ لوسيفو ، التي تمثل منظمة المحيط الهادي للأجهزة العليا للرقابة (الباساي) ، وجهة نظر إقليمية لتطبيق إطار قياس أداء الجهاز الأعلي للرقابة ، متضمنا التحديات و أفضل الممارسات التي تم تنفيذها .
كما ذكرت السيدة/ لوسيفو " إن النهج المنسق شجع علي تحقيق الأداء الأفضل والإلتزام وتبادل المعلومات، كما شكل كتلة انتقادية من الأشخاص ذوي المصادر بالإقليم ، وأيضا أدي إلي تكامل الدرجات داخل إطار رصد وتقييم وإعداد تقارير الباساي . "

وخلال الإجتماع ، تم دمج العديد من جلسات العصف الذهني لمجموعات صغيرة والتي تمكن المشاركين من تبادل المعلومات والخبرات وابتكار الأفكار الخاصة بموائمة وتأكيد و"تمديد" إستراتيجيات لجنة بناء القدرات .

قام السيد/ إروين ألبرتو راميريز-جوتييريز ، مدير بالعلاقات الدولية بالجهاز الأعلي للرقابة بالمكسيك ، بتيسير تيار عمل التقييم الذاتي للنزاهة (الإنتوساي) حيث ناقش تجربة منظمة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس) ، والإشارة بشكل كافي إلي العديد من الصعوبات التي تواجه الإقليم متضمنة ،

- المشاركة الإقليمية ،
- التمويل ،
- تبادل المعلومات ،
- تحديث الآليات والإستدامة ،
- توفير المتابعة ،
- إستراتيجيات الإتصال .

وقد أكد السيد/ راميريز-جوتييريز علي أن الأولاسيفس ستستمر في زيادة الوعي التقييم الذاتي للنزاهة (الإنتوساي) من خلال أنشطة التوعية وجهود تعاونية وتوفير مواد العمل المترجمة للغتين الأسبانية والبرتغالية .

وبالإضافة إلي جلسات تيار العمل ، عرضت مجموعات عمل لجنة بناء القدرات تقارير الإنجاز باستخدام تقنية لوحة قياس جديدة لشكل إعداد التقارير تعد تطويرا إيجابيا للجنة بناء القدرات والإنتوساي الخاضعين للمساءلة ، وهي جانب قام ممثلو رؤساء الأهداف بالتعليق عليه عندما اعتلوا منصة العرض من أجل مشاركة نجاحاتهم في مجالات التعاون ووضع المعايير والمهنية التي أنجزوها في الشهور التالية للإنكوساي الـ٢٢ .

وقد ظهرت الحاجة لتحدي المنهجيات التقليدية وخاصة لمراجعة مدي جاهزية تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشارت السيدة/ ماريون بارتيلامي ، مدير إدارة الشئون الإقتصادية والإجتماعية بالأمم المتحدة ، إلي التعقيدات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأكدت علي أن الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تتعدي التفويض التقليدي ، كما استرسلت في أن ما يهم هو كيف تساهم الأجهزة العليا للرقابة بقوة في تطبيق ومتابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال ٢٠٣٠ .

وقد شجع السيد/ فايزول شودهوري - الرئيس التنفيذي بالإتحاد الدولي للمراجعين - ممتهني المحاسبة والمراجعة علي بناء الثقة وشحذ الثقة بالنفس مؤكدا علي أن التحديات الدولية تتطلب التعاون والتنسيق ، وهما اثنين من الجوانب الرئيسية الهامة اللتين ألقي الضوء عليهما بهذا الحدث ، حيث تم تضافر جهود لجنة بناء القدرات واللجنة المحفزة لتعاون الإنتوساي/ الجهات المانحة لكشف النقاب عن أفضل الممارسات المطبقة علي كل شيء .

وقد أكد السيد/ بروس فيفيان - المدير الأعلي للمهنية بمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأفريقية الناطقة للإنجليزية (AFROSAI-E) - علي أهمية التواصل والعمل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح علي كافة المستويات .

وقد أكد سيادته الحاجة إلي إطار عمل كفء يرتكز علي جوهر الإنتوساي ولكنه مصمم للإقليم حتي يتمكن من تحقيق المهنية -- وهو مثال أولي لمفهوم " المهنة الدولية ، والحل المحلي " ، والذي يكتسب أهمية داخل الإنتوساي حيث تتجه الأجهزة العليا للرقابة لعمل حساب الحالات المحلية عند مخاطبة الإحتياجات الدولية .

ويتجلي المفهوم "الدولي ، المحلي" في دراسة الحالة المقدمة من جهاز زيمبابوي والتي تم إلقاء الضوء عليها خلال جلسة ركزت علي الدول الهشة .

وقد علقت السيدة/ رياه كوجينجا - نائب المراجع العام في زيمبابوي - قائله "في زيمبابوي ، من أجل زيمبابوي" ، وقد ناقشت أهمية المشروع وكيف يهدف إلي حماية المواطنين في زيمبابوي .

ردد السيد/ إد أولوو-أوكيري بالبنك الدولي مشاعر التنسيق والتعاون التي يتم التحدث عنها خلال الإسبوع، حيث أشار إلي أهمية التشاور والتوافق والإلتزام مع أصحاب المصالح من أجل نجاح مشروع زيمبابوي .

إن الحاجة إلي تحويل أدوار ومسئوليات أصحاب المصالح إلي خطط هو أحد الدروس المستفادة من تطبيق الدعوة الدولية للمقترحات ، حيث أظهرت النتائج المبدئية أن العديد من المشروعات تحقق نتائج طموحة ولكن مع القليل من المؤشرات الملموسة .

وفي عرضها التقديمي عن الدعوة الدولية للمقترحات علي شبكة الإنترنت ، قالت السيدة/ كيري كروفورد باللجنة المحفزة لتعاون الإنتوساي/ الجهات المانحة أن الدعوة الدولية للمقترحات هي " بوابة عظيمة للأجهزة العليا للرقابة " ، تاركة المنصة للمشاركين لمناقشة الدعم وآليات التمويل والتقديم الأمثل للخدمات .

وأكد السيد/ ويسيل بريتوريوس ، AFROSAI-E ، أن المساءلة الصحيحة والعمليات الملائمة والتنسيق الإقليمي الصحيح هم من الضروريات للوصول للدعم الفعال للدعوة الدولية للمقترحات ، هذا الدعم الذي يتحقق في العديد من الأشكال - النوعي والنقدي والمباشر إلي الجهاز الأعلي للرقابة المحدد ، ومن خلال وسيط .

وكجزء من جدول أعمال آخر يوم ، أكد السيد/أول شوين باللجنة المحفزة لتعاون الإنتوساي/ الجهات المانحة علي أهمية الأفراد وبناء القدرات ، وناقش مباديء أفضل الممارسات والخطوات المستقبلية للجنة المحفزة لتعاون الإنتوساي/ الجهات المانحة ، والتي تتضمن تركيزا أكبر علي الدعوة الدولية للمقترحات ، وقاعدة بيانات قدرات الجهاز الأعلي للرقابة وتعزيز جهود الإتصالات التي فعلا تضيف القيمة .

وقد لخصت كل ذلك السيدة/ جينيفر تومسون بالبنك الدولي ورئيسة المانحين باللجنة المحفزة لتعاون الإنتوساي/ الجهات المانحة بكل إقتدار في خطابها لجميع الوفود الحاضرة إجتماع لجنة بناء القدرات- اللجنة المحفزة لتعاون الإنتوساي/ الجهات المانحة .

"سوف نستمر في محاولة إحداث فارق " .

الجمعية العامة لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة و المحاسبة بأمريكا اللاتينية و دول الكاريبي (OLACEFS)

تسليط الضوء على البيانات الضخمة و أهداف التنمية المستدامة

علق السيد /Juan M. Portal المدير العام بالمكسيك و رئيس مجلس إداره منظمة الأجهزة العليا للرقابة فى أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي (OLACEFS)، فى كلمته للحضور باجتماع الجمعية العامة الرابعة و العشرون لمنظمة OLACEFS فى مدينة اسنسين، باراجواي "كل منا له مدخلات و سيحصل كل منا على منافع سوف نأخذها معنا لأجهزتنا العليا للرقابة"

كان حفل الافتتاح الرسمي فى ٣ أكتوبر، ٢٠١٧، انطلاقه البداية للحدث على مدار أسبوع و الذي جمع حوالي ١٥٠ ممثل من الأجهزة العليا للرقابة الذين شاركوا فى العروض التقديميه وحلقات التواصل و مناقشات الدائرة المستديرة.

شارك أيضا العديد من الأعضاء المنتسبين و المراقبين من بينهم رئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) و الأمانة العامة للأنتوساى و مبادرة تنمية الأنتوساى (IDI) و البنك الدولي و منظمة التعاون الأقتصادى و التنمية (OECD) و الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، و كذلك البنك الأمريكي المشترك للتنمية (IADB).

ركزت الجمعية العامة هذه السنه على موضوعين - "استخدام تحليل البيانات الضخمة فى عملية المراجعة" و "رقابة الأداء فى تقييم أهداف التنمية المستدامة (SDGs)-لإعداد و تنفيذ الموضوعين حيث كان هناك مزيج من العروض التقديمية و حلقات التواصل ومناقشات الدائرة المستديرة.

أعلن السيد /Mr.Martin Rubione رئيس قطاع الرقابة على تقنية المعلومات (IT) بالجهاز الأعلى للرقابة بالأرجنتين و ممثل لجنة المعلومات و تكنولوجيات الاتصال " البيانات الضخمة سوف تحول الطريقة التى نعيش و نفكر و نعمل بها، وسوف تمنحنا منظمة OLACEFS الفرصة للالتقاء معا لمعالجة الموضوعات ذات الصلة و لمشاركة طرق تحسينها".

و يؤكد الوزير Augusto Nardes،بالجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل على ان استخدام البيانات الضخمة سيحسن تحقيق الحوكمة الرشيدة يتطلب المشاركة.

وأضاف سيادته،"ان حلمنا للعمل سويا لحماية قارتنا يأتي بثماره من خلال التعاون. شيئا فشيئا والعمل الذى نقوم به سوف يعبر الحدود، و إن جهود منظمة OLACEFS هامه لدعم مساعى التعاون و الصداقة والتضامن.

قام السيد/James-Christian Blockwood المدير الأدارى بمكتب المساءله الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية،(GAO) و مسئول التخطيط الأستراتيجى و الخارجي (SPELL) بالقاء الضوء على الانجازات المحققة من العمل معا و دعا أعضاء منظمة OLACEFS للمشاركة و الانضمام لمجموعة عمل الانتوساى للبيانات الضخمة (WGBD)، مشيرا إلى أن القدرة على تقبل الحجم هو الجانب الرئيسي عندما تأتى لتسخير و استخدام البيانات الضخمة.

يعتقد السيد/ Wesley Vaz-Silva الأمين العام بتكنولوجيا المعلومات للرقابة الخارجية أن جميع المراجعين هم محللي معلومات و قد منح سيادته المحاضرين نظرة عامة على تكنولوجيا حديثة و سهلة يمكن للمراجعين استخدامها للحصول على بيانات مباشرة و مميكنة.

و قد أشار سيادته، الى ان " التكنولوجيا سهلة الاستخدام تساعد على تغيير عقلية المراجعين"، مضيفا ،" كيف نستطيع اشراك المجتمع بالكامل فى فهم و استخدام البيانات الضخمة؟ يجب على المراجعين المشاركة فى هذه المبادرة! علينا التجربة! يمكننا ان نفشل و لكن علينا المحاولة !"

شاركت التجربة الأرجنتية السيدة/ Carolina Cornell، مستشارة التعاون الحكومي المفتوح بوزارة التحديث الأرجنتينية بتجربة الأرجنتين فى مجال الحكومة المفتوحة و تحديات المراجعة الحكومية .

وقد أكدت السيدة/ Cornell على أهمية خلق مساحة رسمية للتعاون بين الحكومة و منظمات الخدمة المدنية (CSO's).

قالت سيادتها،: "نحن قادرون على المساهمة فى حياة المواطنين من خلال تلك المبادئ : الشفافية و المشاركة و المحاسبة."

وافق الحاضرون بالإجماع على أهمية التمييز بين البيانات و المعلومات، مشيرين الى ان البيانات المعدة باختصار و المعلومات الدقيقة فقط سيتم تطبيقها فى اتخاذ القرارات السياسية و بما ان جودة البيانات المتاحة ضرورية، تعزيز المعاهد الإحصائية القومية بصورة مستدامة.

وقد ناقشت الوفود رقابة الأداء على أهداف التنمية المستدامة و استنتجوا ان الأجهزة العليا للرقابة بمثابة عضو فعال و ضامن رئيسي لتطبيق أهداف التنمية المستدامة و الرقابة، حيث ان الأجهزة العليا للرقابة تقوم بدورها كحراس على كيفية تطبيق الهدف ال ١٧.

هل مقدمة أهداف التنمية المستدامة تعنى أننا نحتاج للعمل بشكل مختلف، أو تغيير طريقة المراجعة؟

نوهت السيدة/.Archana Shirsat نائب مدير عام مبادرة تنمية الأنتوساى" ان الفرق ليس فى أهداف التنمية المستدامة و لكن فى كيفية التعامل معهم. ان أهداف التنمية المستدامة تحتاج نهج مختلف من الأجهزة العليا للرقابة. إذا تم النظر إلى أهداف التنمية المستدامة بالطريقة التقليدية النتائج سوف تكون مختلفة."

علق السيد/ Luis Fernando Velasquez-leal المدير الأدارى بكولومبيا "علينا زيادة الوعي. علينا ان نذهب إلى ما بعد تقرير المراجعة. علينا مشاركة الجهود و الموارد و الأرادة السياسية"!

و قد أضاف سيادته "ان هناك العديد من الدروس المستفادة و طرق كثيرة للمساهمة و طرق كثيرة للمشاركة، و أيضا إضافة قيمة و منح منافع للمواطنين.

يعتقد الدكتور/ Andres Bernal Morales ، بالجهاز الأعلى للرقابة فى كولومبيا، بان الحاجة الى الاستثمارات أكثر منذ البداية لتأكيد استفادة المواطنين لجميع السياسات السارية.

أشار السيد/ Roberto Salcedo Aquino نائب المراجع العام بالجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك و رئيس مجموعة عمل الأنتوساى لقيمه ومنافع الأجهزة العليا للرقابة، "هذا الصوت صوتنا!"
ان اجتماع مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة و المحاسبة بأمريكا اللاتينية و دول الكاريبي(OLACEFS) و الاجتماعات المشابهة ،وقد أيد السيد/Aquino قائلا " تسمح لنا ان نكون أكثر واقعية للوصول إلى ما نريد تحقيقه فى ٢٠٣٠"

يعد جدول أعمال ٢٠٣٠ مزدحم وتلعب الأجهزة للعليا للرقابة دور محوري فى نجاح جدول الأعمال. و قد شارك السيد/ Julio Bacio-Terracino، لأفكاره على ان الفساد يجعل تحقيق اهداف التنمية المستدامة صعب و ان الأجهزة العليا للرقابة و العمل الذى تقوم به يلعب دور اساسى فى مكافحة الفساد.

و قد أكد الحاضرون على أهمية وجود تدريب مكثف و كافي و ضرورة وجود إجراءات لبناء القدرات بشان مراجعة أهداف التنمية المستدامة. تعتزم منظمة OLACEFS عقد الاجتماع السنوي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فى الإقليم و الذي يولى عناية خاصة لمكافحة الفقر و الجوع و التعدي على حقوق الإنسان، بالإضافة إلى حماية البيئة و التعليم.

و من أهم ما سلط عليه الضوء باجتماع الجمعية العامة هو إعلان اسنسون عن الموازنة و الاستقرار المالي للأجهزة العليا للرقابة، و التي تم توقيعها من جميع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة فى أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي.

هذا الإعلان يمنح معلومات عن الأسس القانونية لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة و الإجراءات و التدابير الملموسة التى تعزز الاستقلالية المالية للأجهزة العليا للرقابة.

و قد قالت السيدة/ Dorothy Bradley ، المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة فى بيليز"نحن ذاهبون على الملأ دون الذهاب للعامة"، كما وصفت تعاون العديد من ألأجهزة الخارجية متضمنا منظمة الأجهزة العليا للرقابة فى أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي OLACEFS و لكن دون التركيز على إعلان الآلية للعامة.

علق الدكتور Jorge Bermudez-Soto ، المراقب العام لجمهورية شيلى والسكرتير التنفيذي لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة فى أمريكا اللاتينية و دول الكاريبيOLACEFS ، "ان نقص المخصصات و الموارد يعنى أننا لن نستطيع ان نكون مبتكرين، إننا سوف نعمل المزيد من نفس الشيء".

و قد أشارت السيدة/ Monika Gonzalez-Koss، مدير الأمانة العامة بالأنتوساى إلى ضرورة زيادة الوعي كوسيلة لضمان موارد أكثر.

و قالت سيادتها، "لابد أن نستكمل جهودنا لزيادة الوعي حول الاستقلالية و أهميتها. تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى رؤية وإستراتيجية واضحة لطلب استقلالية أكثر بموارد أكثر.
وحيث أن اجتماع الجمعية العامة الرابع و العشرون للأجهزة العليا للرقابة فى أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي OLACEFS قد قارب على الانتهاء، فقد تم الإعلان رسميا على ان الجهاز الأعلى للرقابة بالأرجنتين سيستضيف الاجتماع الأقليمى ٢٠١٨ فى بوينس ايريس.

نقاش تنظمه لجنة المعلومات والاتصالات:

نظمت لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CTIC) التي يترأسها حالياً الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتينى حلقة نقاشية حول البيانات الضخمة بعنوان "استخدام تحليل البيانات الضخمة في المراجعة الحكومية" في صورة نقاش فني على الدائرة المستديرة بين الأجهزة العليا للرقابة والذي انعقد في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في اسنسيون – باراجواى.

قدم الدكتور/ Francisco Javier franez – المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بالأرجنتين ورئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعه السيد/ Martin Rubione – رئيس إدارة متابعة تكنولوجيا المعلومات وممثل لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CTIC) للمشاركين رؤية عامة عن تحليل البيانات الضخمة من منظور الأجهزة العليا للرقابة.

تم تنظيم عدة حلقات نقاشية لتعزيز تبادل الخبرات الإقليمية مما يساعد الأجهزة العليا للرقابة في تطوير والاستفادة من تحليل البيانات الضخمة في المراجعة وخاصة أن تحليل البيانات الضخمة يسهل معالجة كميات ضخمة من البيانات غير المنظمة بصورة أسرع.

لقد بدأ بالفعل استخدام البيانات الضخمة في القطاع العام وأصبح يتيح فرصاً جيدة للأجهزة الرقابية العليا مثل إثراء التخطيط المؤسسي، والتنبؤ بأحداث هامة، والإمداد بمعلومات تزيد من الوعي العام بدور الأجهزة العليا للرقابة والجهات الخاضعة للمراجعة واكتشاف مخاطر الغش وقياس مدي كفاءة السياسات العامة.

تماماً كما منح التليسكوب والميكروسكوب الانسانية القدرة على اكتشاف عالم جديد لم يكن ظاهراً، ترشدنا حالياً البيانات الضخمة الفرصة لدخول حقبه جديدة من المعرفة، وهذا يطوي تحديات ومسئوليات متعلقة بسرية وخصوصية المعلومات المستخدمة بالقطاع العام.

وقد توصلت الحلقات النقاشية إلى استنتاج اساس وهو: تضمين النشاطات المتعلقة بتحليل البيانات في الخطة الإستراتيجية لكل جهاز رقابي: تحديد القدرات الحالية وإعداد خطط تدريب شاملة لتزويد المراجعين بالمعرفة اللازمة لتحليل البيانات وكذلك استخدام الأدوات التكنولوجيا بطريقة حديثة وتطوير الوعي التقني عن تحليل البيانات واستخدام البيانات الضخمة.

ولتحقيق هذا الهدف تظل لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CTIC) ملتزمة بقوة بالعمل مع الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة لتعزيز استخدامات البيانات الضخمة في مختلف عمليات المراجعة لإضافة قيمة للمنتج والمساهمة في تحسين إدارة القطاع العام.

مبادرات جديدة للأجهزة العليا للرقابة للسوق المشتركة بمنطقة جنوب أمريكة اللأتينية (EFSUR):

وافقت الأجهزة العليا للرقابة للسوق الجنوبي المشترك (MERCOSUR) شركائها من (EFSUR) وتعينات جديدة ونفذت عدة مبادرات تتضمن استبيانات ومراجعات ودراسات موضوعية في الاجتماع التنسيقي الرابع عشر ولقاءات EFSUR اجتماع المفوضية المشتركة والذي انعقد في سان فرانسيسكو، الأكوادور في سبتمبر ٢٠١٧.

التعيينات الجديدة:

تولي السيد/ Graciela de Rosa – المراقب العام للجهاز الأعلى للرقابة بالأرجنتين – مهام منصب الأمانة التنفيذية لـ EFSUR الأجهزة العليا للرقابة للسوق المشتركة بمنطقة جنوب أمريكا اللأتينية وممثل الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتين في نشاطات (EFSUR).

الاستبيان الخاص بممرات الشحن في السوق المشترك الجنوبي.

قام الجهاز الأعلى للرقابة بالأرجنتين ٢٠١٧ بالتعاون مع الأجهزة الرقابية في كل من بوليفيا وتشيلي والبراجوي وفينزولا بإعداد تقرير مجمع عن الاستبيان المعد عن "دراسة خاصة ٢٠١٥/٢٠١٦ عن ممرات الشحن في السوق المشترك الجنوبي" وقد تم إعداد تقرير معتمد من لجنة EFSUR ويتضمن مهام

مراجعة مستقبلية في ضوء ماكشفه الاستبيان من نقاط الضعف.

حوكمة السياسات العامة في منطقة الحدود:

قامت الوفود بمناقشة المفوضين مشروع "حوكمة السياسات العامة في منطقة الحدود" متضمناً الاستبيان المقترح، المنهجية والجدول الزمني لتوزيع المنتجات على المدي التوسط سيشارك كل من الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في المشروع من خلال لجنة بناء القدرات التي ستقدم مدخلات للتخطيط لمشروع المراجعة التنسيقية.

موضوعات المراجعة التي سيتم تطبيقها في ٢٠١٨:

اعتمدت EFSUR تقرير خاص عن مشروعات لمجلس أمريكا الجنوبية للبنية التحتية والتخطيط على EFSUR والذي اقترحه الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتينى بناء على التقرير الموحد عن الاستبيان المعد عن ممرات الشحن في MER COSURوسيساعد في إعداد التقرير الجهاز الأعلى للرقابة في باراجواي ومن المتوقع الانتهاء من إعداد التقرير في ٢٠١٩. وبالإضافة إلى انه، تمت الموافقة على إعداد تقرير خاص يربط أنشطة الدول الأعضاء للمساواة بين الجنسين في EFSUR بأهداف التنمية المستدامة هدف رقم (٥) "المساواة في النوع".

دراسة موضوعية: استبيان عن التشريعات الخاصة بالنوع:

تم إقرار مقترح الجهاز الأعلى للرقابة بالاكوادور والخاص بتحديث " تقرير مدي تطور التشريعات المرتبطة للدول الأعضاء ESFUR وشركائها من EFSUR كجزء من عملية استكمال التشريعات المرتبطة بالنوع ٢٠١٧".

الجمعية العامة الرابعة عشر لمنظمة الأفروساى يركز على الاستدامة، والتدفقات المالية غير المشروعة:-

- شارك حوالي ٢٠٠ مشترك ممثلين عن ٤٢ دولة أعضاء في المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة وضيوف مميزين، في الجمعية العامة لمنظمة الأفروساى الرابعة عشر خلال الفترة من ٢٣ – ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧.
- وقد استضاف المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية ناميبيا الاجتماع والذي تضمن عدد كبير من العروض التقديمية وتقارير اللجان الفنية ومستجدات مجموعات العمل هذا بجانب ورش عمل بشأن تعاون الأجهزة العليا للرقابة مع المسئولين في مجال القضاء وتوثيق تحديات ووجهات النظر الخاصة بالحسابات.

قام Mr. Junias Etuna kandjeke المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بناميبيا ورئيس منظمة الأفروساى الحالي بالترحيب بالمشاركين في الجلسة الافتتاحية مشيراً إلى التطور الذي حققته منظمة الأفروساى لخلق منظمة مستدامة ومتواصلة ويمكن الاعتماد عليها منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة والتي عقدت في مصر منذ ثلاث سنوات.

كما اضاف سيادته " نحن نسعي ليس فقط لتحسين الحوكمة المالية وانما ايضاً اعطاء قدوه جيدة للحوكمة الرشيدة في أفريقيا عن طريق تعزيز الشفافية".

كما أكدت رئيسة وزراء ناميبيا السيدة/ Saara kungongelwa على أهمية الشفافية في الكلمة التي القتها في الاجتماع والتي صرحت فيها "الشفافية ضرورية لخلق توقعات واقعية "وقد وصفت المراجعة انها حجر زاوية لتحقيق حوكمة جيدة في القطاع العام وهو ما انعكس على تطور ناميبيا على الرغم من محدودية الموارد وتزايد تقارير المراجعة المتراكمة.

وقد صورت السيدة/ Kuugongelwa ان الاصلاح هو الطريق نحو المستقبل على الرغم من النمو البطئ للاقتصاد الأفريقي وأكدت على الحاجة إلي عمل تحول نموذجي واكدت السيدة/ Kuvgongelwaعلى ثقتها من أن توافر الدعم الكامل من منظمة الأفروساى وشركائها سوف يحقق كامل الإمكانات لنمو الاقتصاد الناميبي والأفريقي.

كما اكدت على "إننا نحتاج إلى تفاعل، اعمق مع تحدياتنا القومية، وأن جميع أعضاء الأفروساى في تبادل لديهم الأدوات والبرامج تدريبية لتطوير الحوكمة والإدارة المالية.

قام الرئيس السابق للأفروساى ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري المستشار/ هشام بدوي بتقديم انجازات الأفروساى منذ الاجتماع الماضي والذي تم فيه توقيع مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون وتسهيل تبادل المعرفة بين

المنظمات كما في منظمة الأجهزة العليا للرقابة الأسيوية ولجنة الحسابات العامة التابعة للمنطقة الأفريقية أفروباك، البنك الدولي، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساى) ومبادرة تنمية الانتوساى، والاتحاد الأفريقي والوكالة ألألمانية للتنمية (GIZ) هيئة التنمية الألمانية وكالة تطوير ألمانية.

كما أشار السيد/ هشام بدوي أيضاً إلى تحديات التواصل بين أعضاء الأفروساى وأعرب عن تمنياته بإيجاد حل لتحقيق التكامل بين المجموعات اللغوية المختلفة.

كما ركز الحدث على " التوقعات العالمية وطموحات الأجهزة الرقابية وفقاً لأجندة ٢٠٣٠" كما ناقش السيد/ Herbert Bcwgarter ممثل الأمانة لمنظمة الأنتوساى الدور المركزي الذي يمكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ وأهمية العلاقات المستمرة مع أصحاب المصالح لتحقيق أداء عالمي كفء.

وقد تناولت العروض التقديمية وحلقات النقاش مع شركاء الأفروساى تغطية لاستراتيجيات معالجة التدفقات المالية غير المشروعة (IFFS) وناقشت الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) عدة طرق يمكن للأجهزة الرقابية العليا اتباعها لعلاج مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة وتمثل التأكيد على تحقيق الشفافية وزيادة الوعي ورقابة الالتزام.

حيث تتطلب التحديات وجود تعريف موحد مترابط بين القطاعات والهيئات كما أضافت الإدارة وزارة الضرائب الأفريقية على اهمية التعاون الدولي والمحلي والإقليمي ومشاركة المعلومات.

- ودعت المبادرة التعاونية لإصلاح الميزانية الأفريقية CABRI إلى مهام وخيارات والتزامات متعددة وقامت بمشاركة تجربة خاصة لدولة لتقييم المخاطر والقدرة على محاربة التدفقات المالية غير المشروعة (IFFS) مؤكدين على أهمية التقارب والتكامل الحكومي.
- كما تبادل المشاركون أيضاً الأفكار ووجهات النظر الخاصة بتعديلات الخطة الإستراتيجية للأفروساي ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ وأولو اهتماماً خاصاً بدمج القضايا المؤثرة مثل أهداف التنمية المستدامة SDGs، والتدفقات المالية غير المشروعة (IFFS) والمهنية.
- وبالنسبة لحلقات النقاش الصغيرة التي أقيمت على هامش فاعليات الاجتماع فقد أتاحت الفرصة للحاضرين للتعمق في عدة موضوعات منها كيف يمكن للمراجعون إعداد إطار عمل للتعامل مع المسئولين من وزارة العدل وكذلك التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة لتحقيق والحفاظ على الاستقلالية المالية والحصول على تدريب كافي للقيام بالمراجعة المالية.
- من بين أهم أنشطة الحدث إلقاء الضوء على الرقابة التعاونية عن تعاون رقابي مشتركة تضم منظمة الأفروساى ومنظمة الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي OLACEFS التي تتعامل مع المحميات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية: اقرار إعلان ويندهوك والتصديق على إعلان محاربة التدفقات المالية غير المشروعة وإعداد مذكرات تفاهم بين منتدي إدارات الأفريقية للضرائب ATAF منظمة لجان المحاسبة العامة AFROPAC المبادرة التعاونية لإصلاح ميزانيات دول أفريقيا CABRI واتحاد الأفريقي للمحاسبة الفيدرالي PAFA .
- مع نهاية الاجتماع الرابع عشر للأفروساي تم الإعلان أن الجهاز الأعلى للرقابة السنغالي سيستضيف الجمعية العامة المقبلة في ٢٠٢٠.

نظرة عامة عن الأفروساى:

اجتمع ممثلي الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية في يوليو ٢٠٠٥ في ابيدجان، كوت ديفوار وفي هذا الاجتماع تقرر انشاء منظمة اقليمية للأجهزة العليا للرقابة الافريقية على أن يكون لها لائحتها ومبادئها الخاصة (الأفروساى).

الرؤية:

الأفروساى، منظمة دولية رائدة ملتزمة تماماً بتحسين الحوكمة في أفريقيا من خلال تعزيز قوة مصداقية واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

المهمة:

تعزيز التعاون الوثيق مع أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا INTOSAI عن طريق تحقيق تكامل إقليمي في أفريقيا وبناء القدرات الفنية والمؤسسية لأعضائها.

القيـــم:

الاستقلالية – الشفافية – المهنية – الابتكار – النزاهة – التنوع – التضامن.

اللغات الرسمية:

اللغات الرسـمية المسـتخدمة هي الفرنسـية والانجليزية والبرتغالية والعربية حيث تنقســـم إلى ثلاث مجموعات لغوية فرعية وهي:

- **الأفروســـاى A للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالعربيـــة.**
- **الأفروســـاى E للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالانجليزية.**
- **الأفروســـاى F للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفـرنسيـة.**
- **...**

القيمة والمنافع التي تم تحقيقها من خلال التقييم الذاتي للنزاهة (انتوسانت):

الرؤية الإقليمية:-

من المتوقع من الأجهزة الرقابية العليا أن تكون مثالاً يحتذي به كما نص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة (الايساى ٢٠)"مبادئ الشفافية والمساءلة"، كما تدعم أدوات منظمة الانتوساى الأجهزة العليا للرقابية لتكون نموذج في النزاهة والشفافية والمساءلة الأمر الذي سيمنح هذه الأجهزة سمعة طيبة وشرعية بين المواطنين وأصحاب المصالح.

- احد أدوات الانتوساى هي التقييم الذاتي للنزاهة وقد تم عمل ورشة عمل لمدة ٣ أيام ينظمها اثنين ممثلين من مؤسسة أخرى تتيح ورشة العمل لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة مايلي:
  ١- إجراء تحليل للمخاطر معتمدا على النزاهة.
  ٢- تقيم مدي كفاءة نظام الرقابة الداخلية لديهم بخصوص هذا الشأن.
  ٣- تقديم تقرير للإدارة العليا مع وضع توصيات لتعزيز سياسات النزاهة المؤسسية.
- أن آلية التقييم الذاتي للنزاهة هي عالمية، حيث يمكن تطبيقها بواسطة كل المنظمات الإقليمية الانتوساى. وقد تقدمت الأجهزة للرقابة العليا في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي منظمات الأنتوساى الإقليمية تقدماً كبيراً تطبيق الية النزاهة (٨٢% من أعضاء OLACEFS في ديسمبر ٢٠١٧) وترتكز إستراتيجية الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على ٤ محاور والتي يمكن تعميمها على مستوي العالم.

المحور الأول: نشاطات التوعية ، زيادة الوعي:

- نشر مقالات عن قيمة ومنافع التقييم الذاتي للنزاهة في الصحف والمجلات ومواقع الانترنت الإقليمية.
- إمداد مواقع الانترنت بمقاطع فيديو عن اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة ولجنة بناء القدرات الإقليمية.
- توفير المواد العلمية في ندوات ومعارض الانتوساى.

روابط التعاون:

- إدراج الية التقييم الذاتي للنزاهة ضمن خطط مجموعة عمل منظمة الاقليمية للأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وكذلك اللجنة الفنية لأخلاقيات المهنة العامة والشفافية والمصداقية CTPBG&CEPAT اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة.
- تضمين جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي لمنظمة OLACEFS بتقارير انجاز تعكس مدي التطور المحقق في التقييم الذاتي للنزاهة.

المواد العلمية للعمل:

- قام الجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك بترجمة المواد العلمية الأصلية والتي تم إعدادها من قبل محكمة الرقابة الهولندية وكذلك متابعة وتعزيز الجهود التنفيذ الأولية.
- وقد قام الجهاز الأعلى للرقابة البرازيلي بترجمة النسخة الأسبانية المحدثة إلى اللغة البرتغالية.

المحور الثاني: تنفيذ ورش عمل التقييم الذاتي للنزاهة:-

التمويل:

معظم ورش التقييم الذاتي للنزاهة تم تمويلها بناءً على المساهمات المالية للأجهزة العليا للرقابة وكذلك بنك التنمية بين الأمريكتين IADB وكالة التعاون الألمانية وGIZ،CTPBG واللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة وقد شمل التمويل مصروفات انتقال المنسق.

خدمات استشارية:

تولي الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك مهمة نشر تطبيق التقييم الذاتي للنزاهة في المنظمة الاقليمية الأجهزة العليا للرقابية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي نظراً لكونه رئيس CEPAT ومنسق مشروعات مع رئيس اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة (الجهاز الرقابي الأعلى بالأرجنتين) يقدم الجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك ارشادات عن التخطيط والتنفيذ وكذلك وتخطيط وتنفيذ الألية التقييم للأجهزة الرقابية العليا في الإقليم وكذلك تقييم مسودات التقارير.

تخطيط ورش العمل:

تلقي المنسقين إرشادات تخطيطية مسبقة من منسقي المشروعات الإقليمية كما قام الأمين العام للمنظمة الاقليمية للأجهزة العليا للرقابة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بتوفير المتطلبات اللوجستية كونه الجهة القانونية المسئولة عن إدارة الموازنة في الإقليم.

تنفيذ ورش العمل:

يتم دعوة الأجهزة العليا للرقابة سنوياً منذ ٢٠١٥ – ٢٠١٧ لتنفيذ آلية التقييم الذاتي للنزاهة. وقد تلقي المنسقين سلفاً خدمات استشارية من المنسقين للمشروع الإقليمي وتم تعيين منسق ورشة العمل (في الجهاز الرقابي الذي تم ذاتياً) لتسهيل العمل اللوجيستي. كما تمت الاستفادة أيضاً من المنسقين المحليين اثناء انعقاد ورشة العمل لمرحلة التنفيذ لورشة العمل.

آلية المتابعة:-

في نهاية عام ٢٠١٧ تم توزيع استبيان عن آلية النزاهة يستخدمه أعضاء OLASEFS وقد أتاح تحليل الردود التي وردت لمنظمة OLACEFS اتخاذ قرارات مستقبلية تخص تطبيق التقييم الذاتي للنزاهة وكذلك الاستخدام العام لأداه النزاهة.

المحور الثالث: **استدامة الأدوات**:-

تدريب المنسقين :

تم عمل دورات تدريبية للمنسقين من خلال اللجنة الفنية على الاخلاقيات العامة والشفافية CEPAT بالاشتراك مع محكمة المراجعة الهولندية NCA وبدعم لجنة بناء القدرات CCC. وقد انقسم البرنامج التدريبي إلى مرحلتين – مرحلة افتراضية لمدة ٦ أسابيع والتي تتضمن مادة علمية نظرية وتطبيقات بالإضافة إلى يومين لتطبيق عملي علي ما تم تعلمه من خلال المرحلة الأولي في مدينة المكسيك لتدعيم منح الشهادة إلى ٣٠ منسق من ١٩ جهاز أعلى رقابي.

مشاركة المعرفة:

تم إجراء مؤتمرات عبر الفيديو لإتاحة الفرصة للمنسقين المعتمدين لمشاركة التحديات والممارسات الجيدة بالإضافة إلى ذلك قام المنسق الإقليمي بنشر مقال المنسقين الأقلميين بعنوان العلاقة بين تنمية النزاهة في مؤسسات القطاع العام في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من حيث المنظور والتطور والممارسات الجيدة وهو ما تم تقديمه في الاجتماع الرابع عشر لأعضاء منظمة أمريكا اللاتينية ومنظمة الكاريبي الذي انعقد في مدينة كوتبروا بالمكسيك فى نوفمبر ٢٠١٨.

المحور الرابع: **تطوير التقييم الذاتي للنزاهة في هيئات القطاع العام**:

المادة العلمية:

تم تحديث المادة العلمية الأسبانية في ٢٠١٧ حتى يمكن تطبيقها في التقييم الذاتي للنزاهة في الأجهزة الرقابية العليا وكذلك هيئات القطاع العام عموماً.

خدمات استشارية:

تقوم اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة CTPBB حالياً بإعداد ندوات حول النزاهة فيما يتعلق بالقطاع العام، كما تقدم خدمات استشارية للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء منظمة OLACEFS عند إعداد ورش عمل لتطبيق التقييم الذاتي للنزاهة.

التطبيق:

قام الجهاز الأعلى للرقابة بتشيلي بعقد ورش عمل التقييم الذاتي للنزاهة في ورش عمل في ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ وتم إقامة مؤتمر عبر الفيديو في أكتوبر ٢٠١٧ مع الأجهزة العليا للرقابة اعضاء منظمة الأولسيفز لإطلاق ورشة عمل لتقييم الذاتي علي المستوي الأقليمي باستخدام مصادر تمويلي من CTPBEFS ومن المتوقع أن تنضم أجهزة رقابية أخري إلى رحلة تطوير التقييم الذاتي للنزاهة في هيئات القطاع العام مع بدايات عام ٢٠١٨.

تشجع اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة CTBPGمنظمة الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا الاتينية ومنظمة الكاريبي OLACEFS عام ٢٠١٨ الأجهزة الرقابية أعضاء منظمة الإنتوساى على التعرف على قيمة ومنافع نموذج النزاهة للإنتوساى وكذلك الدعوة إلى التعاون والتضامن مع الأقاليم الأخرى في المستقبل لتطوير هذه المبادرة التي تعزز قدرات الجهاز الرقابي وهيئة القطاع العام.

لمعرفة المزيد يرجي الاتصال بمنسق التقييم الذاتي للنزاهة لمنظمة OLASEFS المكسيك Infosaint@osf.gob.mx.

الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الانتوساى "قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا":

عقدت مجموعة عمل الانتوساى "قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا" جنة اجتماعها العاشـر في الفترة من ٦ –٨ سبتمبر عام ٢٠١٧ في مدينة المكسيك.

تهدف مجموعة العمل "لقيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا" التي يرأسها Mr.Juan M.Aortal المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك منذ ٢٠١٣ لتطوير آلية وقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة.

حضر الاجتماع وفود من ١٥ جهاز رقابي استضافهم الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك وهم الكاميرون، الصين، فرنسا، المجر، اندونيسيا، جاميكا، الكويت، المكسيك، ناميبيا، الباكستان، بيرو، الاتحاد الروسي، تنزانيا، جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية. كما شارك ممثلين عن البنك الدولي.

وقد ركزت المناقشات على عدد كبير من المشروعات القائمة حاليا لمجموعة العمل على سبيل المثال:-

- تطوير المادة العلمية للدليل الإرشادي لتطبيق المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢ للأجهزة العليا للرقابة ISSAI رقم ٤٠ "رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة ".
- عمل دليل إرشادي عن الممارسات الفاعلة للأجهزة الرقابية العليا عند التعاون مع الجهات التشريعية، القضائية والتنفيذية.
- مشروعات التي تدعم تنفيذ المعيار الدولي رقم ١٢ للأجهزة العليا للرقابة صياغة المستندات الخاصة الأجهزة العليا للرقابة.
- صياغة المستندات الخاصة بتحديد المخاطر في القطاع العام.
- تحديد إطار عمل لتقييم المخاطر الذي يمكن للأجهزة العليا للرقابة تضمينها في خطط المراجعة السنوية المرتبطة ببرامج تطبيق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع أدلة إرشادية مصممة خصيصاً لتعزيز قيم ومنافع أدوات الإنتوساى.

بالإضافة إلى ذلك تتولى مجموعة فرعية المسئولة عن نشر قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا والوظائف القضائية.تقوم حالياً هذه المجموعة الفرعية بإعداد دليل إرشادي حتى يتم تضمينه في إطار الإصدارات المهنية للإنتوساى كما تضمن جدول أعمال اللقاء عرض تقديمي لحالة دراسية وطنية والتي دعمت التبادل السليم للخبرات والدروس المستفادة كما تم تنظيم مائدة للنقاش مستديرة حول تأثير أعمال الجهاز الأعلى للرقابة،

وقد ناقش الاجتماع الذي حضره ممثلين من الاتحاد المكسيكي لمكافحة الفساد (منظمة غير حكومية – جمعية أهلية) و Recl por la Renclician de contas (منشأة تتكون من ٨٠ مؤسسة أكاديمية عامة واجتماعية تركز على تطوير المساءلة في القطاع العام) ناقش عدة وجهات نظر حول الفساد الذي يلعبه المواطنين في منع الفساد.

ودارت مناقشات عن الفساد ووجهات النظر المتعددة وكيفية مواجهته أخذين في الاعتبار دور الأجهزة العليا للرقابة والدور الرئيسي للمواطنين في منع الفساد.

ان المشاركة النشطة والدائمة لأعضاء مجموعة العمل تتيح للأجهزة العليا للرقابة أن تشارك الحصول على خبرات معرف عن كيفية مساهمة العمل الرقابي في تحقيق الشفافية والمساءلة وتحسين الأداء الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوي معيشة المواطنين.

لمزيد من المعلومات عن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل قيمة ومنافع الأجهزة، يرجي زيارة موقع www.wgvbs.org.my

تمتلك مجموعة عمل قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا للرقابة نطاق صلاحيات عظيم لتطوير أدوات وآليات دعم الأجهزة العليا للرقابة في توضيح فوائدها للمواطنين دعونا نبدأ بأنفسنا.

نحن نحتاج أن تكون منظمة نموذجية لتعزيز الشفافية والمساءلة في مجتمعاتنا.

يجب علينا التحرك بقوة ليكون لنا عظيم الاثر في حياة المواطنين عن طريق اعطاء رسالة واضحة ومفهومه ودقيقة لأصحاب المصالح.

نقاش تنظمه لجنة المعلومات والاتصالات:

نظمت لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CTIC) التي يترأسها حالياً الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتينى حلقة نقاشية حول البيانات الضخمة بعنوان "استخدام تحليل البيانات الضخمة في المراجعة الحكومية" في صورة نقاش فني على الدائرة المستديرة بين الأجهزة العليا للرقابة والذي انعقد في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في اسنسيون – باراجواى.

قدم الدكتور/ Francisco Javier franez – المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بالأرجنتين ورئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعه السيد/ Martin Rubione – رئيس إدارة متابعة تكنولوجيا المعلومات وممثل لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CTIC) للمشاركين رؤية عامة عن تحليل البيانات الضخمة من منظور الأجهزة العليا للرقابة.

تم تنظيم عدة حلقات نقاشية لتعزيز تبادل الخبرات الإقليمية مما يساعد الأجهزة العليا للرقابة في تطوير والاستفادة من تحليل البيانات الضخمة في المراجعة وخاصة أن تحليل البيانات الضخمة يسهل معالجة كميات ضخمة من البيانات غير المنظمة بصورة أسرع.

لقد بدأ بالفعل استخدام البيانات الضخمة في القطاع العام وأصبح يتيح فرصاً جيدة للأجهزة الرقابية العليا مثل إثراء التخطيط المؤسسي، والتنبؤ بأحداث هامة، والإمداد بمعلومات تزيد من الوعي العام بدور الأجهزة العليا للرقابة والجهات الخاضعة للمراجعة واكتشاف مخاطر الغش وقياس مدي كفاءة السياسات العامة.

تماماً كما منح التليسكوب والميكروسكوب الانسانية القدرة على اكتشاف عالم جديد لم يكن ظاهراً، ترشدنا حالياً البيانات الضخمة الفرصة لدخول حقبه جديدة من المعرفة، وهذا يطوي تحديات ومسئوليات متعلقة بسرية وخصوصية المعلومات المستخدمة بالقطاع العام.

وقد توصلت الحلقات النقاشية إلى استنتاج اساس وهو: تضمين النشاطات المتعلقة بتحليل البيانات في الخطة الإستراتيجية لكل جهاز رقابي: تحديد القدرات الحالية وإعداد خطط تدريب شاملة لتزويد المراجعين بالمعرفة اللازمة لتحليل البيانات وكذلك استخدام الأدوات التكنولوجيا بطريقة حديثة وتطوير الوعي التقني عن تحليل البيانات واستخدام البيانات الضخمة.

ولتحقيق هذا الهدف تظل لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CTIC) ملتزمة بقوة بالعمل مع الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة لتعزيز استخدامات البيانات الضخمة في مختلف عمليات المراجعة لإضافة قيمة للمنتج والمساهمة في تحسين إدارة القطاع العام.

مبادرات جديدة للأجهزة العليا للرقابة للسوق المشتركة بمنطقة جنوب أمريكة اللأتينية (EFSUR):

وافقت الأجهزة العليا للرقابة للسوق الجنوبي المشترك (MERCOSUR) شركائها من (EFSUR) وتعينات جديدة ونفذت عدة مبادرات تتضمن استبيانات ومراجعات ودراسات موضوعية في الاجتماع التنسيقي الرابع عشر ولقاءات EFSUR اجتماع المفوضية المشتركة والذي انعقد في سان فرانسيسكو، الأكوادور في سبتمبر ٢٠١٧.

التعيينات الجديدة:

تولي السيد/ Graciela de Rosa – المراقب العام للجهاز الأعلى للرقابة بالأرجنتين – مهام منصب الأمانة التنفيذية لـ EFSUR الأجهزة العليا للرقابة للسوق المشتركة بمنطقة جنوب أمريكا اللأتينية وممثل الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتين في نشاطات (EFSUR).

الاستبيان الخاص بممرات الشحن في السوق المشترك الجنوبي.

قام الجهاز الأعلى للرقابة بالأرجنتين ٢٠١٧ بالتعاون مع الأجهزة الرقابية في كل من بوليفيا وتشيلي والبراجوي وفينزولا بإعداد تقرير مجمع عن الاستبيان المعد عن "دراسة خاصة ٢٠١٥/٢٠١٦ عن ممرات الشحن في السوق المشترك الجنوبي" وقد تم إعداد تقرير معتمد من لجنة EFSUR ويتضمن مهام

مراجعة مستقبلية في ضوء ماكشفه الاستبيان من نقاط الضعف.

حوكمة السياسات العامة في منطقة الحدود:

قامت الوفود بمناقشة المفوضين مشروع "حوكمة السياسات العامة في منطقة الحدود" متضمناً الاستبيان المقترح، المنهجية والجدول الزمني لتوزيع المنتجات على المدي التوسط سيشارك كل من الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في المشروع من خلال لجنة بناء القدرات التي ستقدم مدخلات للتخطيط لمشروع المراجعة التنسيقية.

موضوعات المراجعة التي سيتم تطبيقها في ٢٠١٨:

اعتمدت EFSUR تقرير خاص عن مشروعات لمجلس أمريكا الجنوبية للبنية التحتية والتخطيط على EFSUR والذي اقترحه الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتينى بناء على التقرير الموحد عن الاستبيان المعد عن ممرات الشحن في MER COSURوسيساعد في إعداد التقرير الجهاز الأعلى للرقابة في باراجواي ومن المتوقع الانتهاء من إعداد التقرير في ٢٠١٩. وبالإضافة إلى انه، تمت الموافقة على إعداد تقرير خاص يربط أنشطة الدول الأعضاء للمساواة بين الجنسين في EFSUR بأهداف التنمية المستدامة هدف رقم (٥) "المساواة في النوع".

دراسة موضوعية: استبيان عن التشريعات الخاصة بالنوع:

تم إقرار مقترح الجهاز الأعلى للرقابة بالاكوادور والخاص بتحديث " تقرير مدي تطور التشريعات المرتبطة للدول الأعضاء ESFUR وشركائها من EFSUR كجزء من عملية استكمال التشريعات المرتبطة بالنوع ٢٠١٧".

الجمعية العامة الرابعة عشر لمنظمة الأفروساى يركز على الاستدامة، والتدفقات المالية غير المشروعة:-

- شارك حوالي ٢٠٠ مشترك ممثلين عن ٤٢ دولة أعضاء في المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة وضيوف مميزين، في الجمعية العامة لمنظمة الأفروساى الرابعة عشر خلال الفترة من ٢٣ – ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧.
- وقد استضاف المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية ناميبيا الاجتماع والذي تضمن عدد كبير من العروض التقديمية وتقارير اللجان الفنية ومستجدات مجموعات العمل هذا بجانب ورش عمل بشأن تعاون الأجهزة العليا للرقابة مع المسئولين في مجال القضاء وتوثيق تحديات ووجهات النظر الخاصة بالحسابات.

قام Mr. Junias Etuna kandjeke المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بناميبيا ورئيس منظمة الأفروساى الحالي بالترحيب بالمشاركين في الجلسة الافتتاحية مشيراً إلى التطور الذي حققته منظمة الأفروساى لخلق منظمة مستدامة ومتواصلة ويمكن الاعتماد عليها منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة والتي عقدت في مصر منذ ثلاث سنوات.

كما اضاف سيادته " نحن نسعي ليس فقط لتحسين الحوكمة المالية وانما ايضاً اعطاء قدوه جيدة للحوكمة الرشيدة في أفريقيا عن طريق تعزيز الشفافية".

كما أكدت رئيسة وزراء ناميبيا السيدة/ Saara kungongelwa على أهمية الشفافية في الكلمة التي القتها في الاجتماع والتي صرحت فيها "الشفافية ضرورية لخلق توقعات واقعية "وقد وصفت المراجعة انها حجر زاوية لتحقيق حوكمة جيدة في القطاع العام وهو ما انعكس على تطور ناميبيا على الرغم من محدودية الموارد وتزايد تقارير المراجعة المتراكمة.

وقد صورت السيدة/ Kuugongelwa ان الاصلاح هو الطريق نحو المستقبل على الرغم من النمو البطئ للاقتصاد الأفريقي وأكدت على الحاجة إلي عمل تحول نموذجي واكدت السيدة/ Kuvgongelwaعلى ثقتها من أن توافر الدعم الكامل من منظمة الأفروساى وشركائها سوف يحقق كامل الإمكانات لنمو الاقتصاد الناميبي والأفريقي.

كما اكدت على "إننا نحتاج إلى تفاعل، اعمق مع تحدياتنا القومية، وأن جميع أعضاء الأفروساى في تبادل لديهم الأدوات والبرامج تدريبية لتطوير الحوكمة والإدارة المالية.

قام الرئيس السابق للأفروساى ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري المستشار/ هشام بدوي بتقديم انجازات الأفروساى منذ الاجتماع الماضي والذي تم فيه توقيع مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون وتسهيل تبادل المعرفة بين

المنظمات كما في منظمة الأجهزة العليا للرقابة الأسيوية ولجنة الحسابات العامة التابعة للمنطقة الأفريقية أفروباك، البنك الدولي، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساى) ومبادرة تنمية الانتوساى، والاتحاد الأفريقي والوكالة ألألمانية للتنمية (GIZ) هيئة التنمية الألمانية وكالة تطوير ألمانية.

كما أشار السيد/ هشام بدوي أيضاً إلى تحديات التواصل بين أعضاء الأفروساى وأعرب عن تمنياته بإيجاد حل لتحقيق التكامل بين المجموعات اللغوية المختلفة.

كما ركز الحدث على " التوقعات العالمية وطموحات الأجهزة الرقابية وفقاً لأجندة ٢٠٣٠" كما ناقش السيد/ Herbert Bcwgarter ممثل الأمانة لمنظمة الأنتوساى الدور المركزي الذي يمكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ وأهمية العلاقات المستمرة مع أصحاب المصالح لتحقيق أداء عالمي كفء.

وقد تناولت العروض التقديمية وحلقات النقاش مع شركاء الأفروساى تغطية لاستراتيجيات معالجة التدفقات المالية غير المشروعة (IFFS) وناقشت الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) عدة طرق يمكن للأجهزة الرقابية العليا اتباعها لعلاج مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة وتمثل التأكيد على تحقيق الشفافية وزيادة الوعي ورقابة الالتزام.

حيث تتطلب التحديات وجود تعريف موحد مترابط بين القطاعات والهيئات كما أضافت الإدارة وزارة الضرائب الأفريقية على اهمية التعاون الدولي والمحلي والإقليمي ومشاركة المعلومات.

- ودعت المبادرة التعاونية لإصلاح الميزانية الأفريقية CABRI إلى مهام وخيارات والتزامات متعددة وقامت بمشاركة تجربة خاصة لدولة لتقييم المخاطر والقدرة على محاربة التدفقات المالية غير المشروعة (IFFS) مؤكدين على أهمية التقارب والتكامل الحكومي.
- كما تبادل المشاركون أيضاً الأفكار ووجهات النظر الخاصة بتعديلات الخطة الإستراتيجية للأفروساي ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ وأولو اهتماماً خاصاً بدمج القضايا المؤثرة مثل أهداف التنمية المستدامة SDGs، والتدفقات المالية غير المشروعة (IFFS) والمهنية.
- وبالنسبة لحلقات النقاش الصغيرة التي أقيمت على هامش فاعليات الاجتماع فقد أتاحت الفرصة للحاضرين للتعمق في عدة موضوعات منها كيف يمكن للمراجعون إعداد إطار عمل للتعامل مع المسئولين من وزارة العدل وكذلك التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة لتحقيق والحفاظ على الاستقلالية المالية والحصول على تدريب كافي للقيام بالمراجعة المالية.
- من بين أهم أنشطة الحدث إلقاء الضوء على الرقابة التعاونية عن تعاون رقابي مشتركة تضم منظمة الأفروساى ومنظمة الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي OLACEFS التي تتعامل مع المحميات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية: اقرار إعلان ويندهوك والتصديق على إعلان محاربة التدفقات المالية غير المشروعة وإعداد مذكرات تفاهم بين منتدي إدارات الأفريقية للضرائب ATAF منظمة لجان المحاسبة العامة AFROPAC المبادرة التعاونية لإصلاح ميزانيات دول أفريقيا CABRI واتحاد الأفريقي للمحاسبة الفيدرالي PAFA .
- مع نهاية الاجتماع الرابع عشر للأفروساي تم الإعلان أن الجهاز الأعلى للرقابة السنغالي سيستضيف الجمعية العامة المقبلة في ٢٠٢٠.

نظرة عامة عن الأفروساى:

اجتمع ممثلي الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية في يوليو ٢٠٠٥ في ابيدجان، كوت ديفوار وفي هذا الاجتماع تقرر انشاء منظمة اقليمية للأجهزة العليا للرقابة الافريقية على أن يكون لها لائحتها ومبادئها الخاصة (الأفروساى).

الرؤية:

الأفروساى، منظمة دولية رائدة ملتزمة تماماً بتحسين الحوكمة في أفريقيا من خلال تعزيز قوة مصداقية واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

المهمة:

تعزيز التعاون الوثيق مع أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا INTOSAI عن طريق تحقيق تكامل إقليمي في أفريقيا وبناء القدرات الفنية والمؤسسية لأعضائها.

القيـــم:

الاستقلالية – الشفافية – المهنية – الابتكار – النزاهة – التنوع – التضامن.

اللغات الرسمية:

اللغات الرسـمية المسـتخدمة هي الفرنسـية والانجليزية والبرتغالية والعربية حيث تنقســـم إلى ثلاث مجموعات لغوية فرعية وهي:

- **الأفروســـاى A للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالعربيـــة.**
- **الأفروســـاى E للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالانجليزية.**
- **الأفروســـاى F للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفـرنسيـة.**
- **...**

القيمة والمنافع التي تم تحقيقها من خلال التقييم الذاتي للنزاهة (انتوسانت):

الرؤية الإقليمية:-

من المتوقع من الأجهزة الرقابية العليا أن تكون مثالاً يحتذي به كما نص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة (الايساى ٢٠)"مبادئ الشفافية والمساءلة"، كما تدعم أدوات منظمة الانتوساى الأجهزة العليا للرقابية لتكون نموذج في النزاهة والشفافية والمساءلة الأمر الذي سيمنح هذه الأجهزة سمعة طيبة وشرعية بين المواطنين وأصحاب المصالح.

- احد أدوات الانتوساى هي التقييم الذاتي للنزاهة وقد تم عمل ورشة عمل لمدة ٣ أيام ينظمها اثنين ممثلين من مؤسسة أخرى تتيح ورشة العمل لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة مايلي:
  ١- إجراء تحليل للمخاطر معتمدا على النزاهة.
  ٢- تقيم مدي كفاءة نظام الرقابة الداخلية لديهم بخصوص هذا الشأن.
  ٣- تقديم تقرير للإدارة العليا مع وضع توصيات لتعزيز سياسات النزاهة المؤسسية.
- أن آلية التقييم الذاتي للنزاهة هي عالمية، حيث يمكن تطبيقها بواسطة كل المنظمات الإقليمية الانتوساى. وقد تقدمت الأجهزة للرقابة العليا في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي منظمات الأنتوساى الإقليمية تقدماً كبيراً تطبيق الية النزاهة (٨٢% من أعضاء OLACEFS في ديسمبر ٢٠١٧) وترتكز إستراتيجية الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على ٤ محاور والتي يمكن تعميمها على مستوي العالم.

المحور الأول: نشاطات التوعية ، زيادة الوعي:

- نشر مقالات عن قيمة ومنافع التقييم الذاتي للنزاهة في الصحف والمجلات ومواقع الانترنت الإقليمية.
- إمداد مواقع الانترنت بمقاطع فيديو عن اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة ولجنة بناء القدرات الإقليمية.
- توفير المواد العلمية في ندوات ومعارض الانتوساى.

روابط التعاون:

- إدراج الية التقييم الذاتي للنزاهة ضمن خطط مجموعة عمل منظمة الاقليمية للأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وكذلك اللجنة الفنية لأخلاقيات المهنة العامة والشفافية والمصداقية CTPBG&CEPAT اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة.
- تضمين جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي لمنظمة OLACEFS بتقارير انجاز تعكس مدي التطور المحقق في التقييم الذاتي للنزاهة.

المواد العلمية للعمل:

- قام الجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك بترجمة المواد العلمية الأصلية والتي تم إعدادها من قبل محكمة الرقابة الهولندية وكذلك متابعة وتعزيز الجهود التنفيذ الأولية.
- وقد قام الجهاز الأعلى للرقابة البرازيلي بترجمة النسخة الأسبانية المحدثة إلى اللغة البرتغالية.

المحور الثاني: تنفيذ ورش عمل التقييم الذاتي للنزاهة:-

التمويل:

معظم ورش التقييم الذاتي للنزاهة تم تمويلها بناءً على المساهمات المالية للأجهزة العليا للرقابة وكذلك بنك التنمية بين الأمريكتين IADB وكالة التعاون الألمانية وGIZ،CTPBG واللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة وقد شمل التمويل مصروفات انتقال المنسق.

خدمات استشارية:

تولي الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك مهمة نشر تطبيق التقييم الذاتي للنزاهة في المنظمة الاقليمية الأجهزة العليا للرقابية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي نظراً لكونه رئيس CEPAT ومنسق مشروعات مع رئيس اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة (الجهاز الرقابي الأعلى بالأرجنتين) يقدم الجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك ارشادات عن التخطيط والتنفيذ وكذلك وتخطيط وتنفيذ الألية التقييم للأجهزة الرقابية العليا في الإقليم وكذلك تقييم مسودات التقارير.

تخطيط ورش العمل:

تلقي المنسقين إرشادات تخطيطية مسبقة من منسقي المشروعات الإقليمية كما قام الأمين العام للمنظمة الاقليمية للأجهزة العليا للرقابة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بتوفير المتطلبات اللوجستية كونه الجهة القانونية المسئولة عن إدارة الموازنة في الإقليم.

تنفيذ ورش العمل:

يتم دعوة الأجهزة العليا للرقابة سنوياً منذ ٢٠١٥ – ٢٠١٧ لتنفيذ آلية التقييم الذاتي للنزاهة. وقد تلقي المنسقين سلفاً خدمات استشارية من المنسقين للمشروع الإقليمي وتم تعيين منسق ورشة العمل (في الجهاز الرقابي الذي تم ذاتياً) لتسهيل العمل اللوجيستي. كما تمت الاستفادة أيضاً من المنسقين المحليين اثناء انعقاد ورشة العمل لمرحلة التنفيذ لورشة العمل.

آلية المتابعة:-

في نهاية عام ٢٠١٧ تم توزيع استبيان عن آلية النزاهة يستخدمه أعضاء OLASEFS وقد أتاح تحليل الردود التي وردت لمنظمة OLACEFS اتخاذ قرارات مستقبلية تخص تطبيق التقييم الذاتي للنزاهة وكذلك الاستخدام العام لأداه النزاهة.

المحور الثالث: **استدامة الأدوات**:-

تدريب المنسقين :

تم عمل دورات تدريبية للمنسقين من خلال اللجنة الفنية على الاخلاقيات العامة والشفافية CEPAT بالاشتراك مع محكمة المراجعة الهولندية NCA وبدعم لجنة بناء القدرات CCC. وقد انقسم البرنامج التدريبي إلى مرحلتين – مرحلة افتراضية لمدة ٦ أسابيع والتي تتضمن مادة علمية نظرية وتطبيقات بالإضافة إلى يومين لتطبيق عملي علي ما تم تعلمه من خلال المرحلة الأولي في مدينة المكسيك لتدعيم منح الشهادة إلى ٣٠ منسق من ١٩ جهاز أعلى رقابي.

مشاركة المعرفة:

تم إجراء مؤتمرات عبر الفيديو لإتاحة الفرصة للمنسقين المعتمدين لمشاركة التحديات والممارسات الجيدة بالإضافة إلى ذلك قام المنسق الإقليمي بنشر مقال المنسقين الأقلميين بعنوان العلاقة بين تنمية النزاهة في مؤسسات القطاع العام في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من حيث المنظور والتطور والممارسات الجيدة وهو ما تم تقديمه في الاجتماع الرابع عشر لأعضاء منظمة أمريكا اللاتينية ومنظمة الكاريبي الذي انعقد في مدينة كوتبروا بالمكسيك فى نوفمبر ٢٠١٨.

المحور الرابع: **تطوير التقييم الذاتي للنزاهة في هيئات القطاع العام**:

المادة العلمية:

تم تحديث المادة العلمية الأسبانية في ٢٠١٧ حتى يمكن تطبيقها في التقييم الذاتي للنزاهة في الأجهزة الرقابية العليا وكذلك هيئات القطاع العام عموماً.

خدمات استشارية:

تقوم اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة CTPBB حالياً بإعداد ندوات حول النزاهة فيما يتعلق بالقطاع العام، كما تقدم خدمات استشارية للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء منظمة OLACEFS عند إعداد ورش عمل لتطبيق التقييم الذاتي للنزاهة.

التطبيق:

قام الجهاز الأعلى للرقابة بتشيلي بعقد ورش عمل التقييم الذاتي للنزاهة في ورش عمل في ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ وتم إقامة مؤتمر عبر الفيديو في أكتوبر ٢٠١٧ مع الأجهزة العليا للرقابة اعضاء منظمة الأولسيفز لإطلاق ورشة عمل لتقييم الذاتي علي المستوي الأقليمي باستخدام مصادر تمويلي من CTPBEFS ومن المتوقع أن تنضم أجهزة رقابية أخري إلى رحلة تطوير التقييم الذاتي للنزاهة في هيئات القطاع العام مع بدايات عام ٢٠١٨.

تشجع اللجنة الفنية للحوكمة الرشيدة CTBPGمنظمة الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا الاتينية ومنظمة الكاريبي OLACEFS عام ٢٠١٨ الأجهزة الرقابية أعضاء منظمة الإنتوساى على التعرف على قيمة ومنافع نموذج النزاهة للإنتوساى وكذلك الدعوة إلى التعاون والتضامن مع الأقاليم الأخرى في المستقبل لتطوير هذه المبادرة التي تعزز قدرات الجهاز الرقابي وهيئة القطاع العام.

لمعرفة المزيد يرجي الاتصال بمنسق التقييم الذاتي للنزاهة لمنظمة OLASEFS المكسيك Infosaint@osf.gob.mx.

الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الانتوساى "قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا":

عقدت مجموعة عمل الانتوساى "قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا" جنة اجتماعها العاشـر في الفترة من ٦ –٨ سبتمبر عام ٢٠١٧ في مدينة المكسيك.

تهدف مجموعة العمل "لقيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا" التي يرأسها Mr.Juan M.Aortal المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك منذ ٢٠١٣ لتطوير آلية وقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة.

حضر الاجتماع وفود من ١٥ جهاز رقابي استضافهم الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك وهم الكاميرون، الصين، فرنسا، المجر، اندونيسيا، جاميكا، الكويت، المكسيك، ناميبيا، الباكستان، بيرو، الاتحاد الروسي، تنزانيا، جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية. كما شارك ممثلين عن البنك الدولي.

وقد ركزت المناقشات على عدد كبير من المشروعات القائمة حاليا لمجموعة العمل على سبيل المثال:-

- تطوير المادة العلمية للدليل الإرشادي لتطبيق المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢ للأجهزة العليا للرقابة ISSAI رقم ٤٠ "رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة ".
- عمل دليل إرشادي عن الممارسات الفاعلة للأجهزة الرقابية العليا عند التعاون مع الجهات التشريعية، القضائية والتنفيذية.
- مشروعات التي تدعم تنفيذ المعيار الدولي رقم ١٢ للأجهزة العليا للرقابة صياغة المستندات الخاصة الأجهزة العليا للرقابة.
- صياغة المستندات الخاصة بتحديد المخاطر في القطاع العام.
- تحديد إطار عمل لتقييم المخاطر الذي يمكن للأجهزة العليا للرقابة تضمينها في خطط المراجعة السنوية المرتبطة ببرامج تطبيق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع أدلة إرشادية مصممة خصيصاً لتعزيز قيم ومنافع أدوات الإنتوساى.

بالإضافة إلى ذلك تتولى مجموعة فرعية المسئولة عن نشر قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا والوظائف القضائية.تقوم حالياً هذه المجموعة الفرعية بإعداد دليل إرشادي حتى يتم تضمينه في إطار الإصدارات المهنية للإنتوساى كما تضمن جدول أعمال اللقاء عرض تقديمي لحالة دراسية وطنية والتي دعمت التبادل السليم للخبرات والدروس المستفادة كما تم تنظيم مائدة للنقاش مستديرة حول تأثير أعمال الجهاز الأعلى للرقابة،

وقد ناقش الاجتماع الذي حضره ممثلين من الاتحاد المكسيكي لمكافحة الفساد (منظمة غير حكومية – جمعية أهلية) و Recl por la Renclician de contas (منشأة تتكون من ٨٠ مؤسسة أكاديمية عامة واجتماعية تركز على تطوير المساءلة في القطاع العام) ناقش عدة وجهات نظر حول الفساد الذي يلعبه المواطنين في منع الفساد.

ودارت مناقشات عن الفساد ووجهات النظر المتعددة وكيفية مواجهته أخذين في الاعتبار دور الأجهزة العليا للرقابة والدور الرئيسي للمواطنين في منع الفساد.

ان المشاركة النشطة والدائمة لأعضاء مجموعة العمل تتيح للأجهزة العليا للرقابة أن تشارك الحصول على خبرات معرف عن كيفية مساهمة العمل الرقابي في تحقيق الشفافية والمساءلة وتحسين الأداء الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوي معيشة المواطنين.

لمزيد من المعلومات عن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل قيمة ومنافع الأجهزة، يرجي زيارة موقع www.wgvbs.org.my

تمتلك مجموعة عمل قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية العليا للرقابة نطاق صلاحيات عظيم لتطوير أدوات وآليات دعم الأجهزة العليا للرقابة في توضيح فوائدها للمواطنين دعونا نبدأ بأنفسنا.

نحن نحتاج أن تكون منظمة نموذجية لتعزيز الشفافية والمساءلة في مجتمعاتنا.

يجب علينا التحرك بقوة ليكون لنا عظيم الاثر في حياة المواطنين عن طريق اعطاء رسالة واضحة ومفهومه ودقيقة لأصحاب المصالح.

الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الانتوساي للرقابة على الدين العام يركز على أهم المشاريع والانجازات:-

استضاف الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية الفلبين الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٧ لمجموعة عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) للدين العام (WGPD) والذي عقد في شهر سبتمبر في مانيلا – الفلبين بحضور٣٧ (مشاركاً) من١٧ جهاز أعلى للرقابة.

وقد افتتح المتحدث الرئيسي السيد/ Erwin D.sta. Ana، نائب أمين الخزانة بدولة الفلبين، اللقاء بمناقشة الموقف الراهن للدين بالفلبين وما تقوم به حكومته الوطنية من مبادرات لإدارة الدين.

وقد عرض السيد/ STa. Ana العديد من المقاييس لتوضيح ملف الدين للدولة المضيفة والتي أظهرت الموقف المالى السليم للفلبين. إن المقاييس الملائمة لإدارة الدين نتج عنها ملف ائتماني متطور ومعاملات بارزة والتي بدورها أدت إلي مصادر تمويل مبتكرة: وتستمر الحكومة الوطنية للفلبين في عمل المبادرات الرئيسية لتأكيد استدامة الدين على المدى الطويل.

وقد برزت الخطة الاستراتيجية (٢٠١٧-٢٠٢٢) لمجموعة عمل الانتوساي للدين العام بإجتماع هذا العام. وأقرت مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) موائمة الخطة الإستراتيجية مع الخطة الإستراتيجية للانتوساي (٢٠١٧-٢٠٢٢)، وأيضاً دمج الخطة مع تنمية القدرات والتي تمهد الطريق لمنهج أكثر توحد وجدارة لتحقيق أهداف الانتوساي.

أبدت الـ IDI اهتمامها بإطار قياس الأداء الذي اقترحته مجموعة عمل الانتوساي للدين العام واقترحت التركيز على نتائج مشروع ومبادرة مجموعة عمل الانتوساي للدين العام. بالإضافة إلي النتائج التي تستخدم طريقة أدلة إثبات لتجميع المعلومات.

وقد قامت مجموعة العمل أيضاً بمناقشة المشروع (٢,٩) " توحيد وتجميع مراجعة الدين العام بالمعيار الدولي "للأجهزة العليا للرقابة رقم (١٠٠) ويهدف هذا المشروع إلي تطوير إرشادات جديدة للأنتوساي تعمل على تطبيق المعيار رقم ١٠٠، "المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام"، في القيام بالرقابة المالية الأداء، ورقابة الأداء ورقابة الالتزام للدين العام. من المتوقع الانتهاء من هذا المشروع في ديسمبر ٢٠١٩ والذي يطمح إلي نشر الإرشادات الميسرة للرقابة على الدين العام والتقارير الرقابية ذات الجودة العالية والتي تعود بالنفع على إدارة الدين العام والحوكمة الرشيدة.

يتضمن جدول الاعمال عرض تقديمي بعنوان "أطر الرقابة" على الإقراض والاقتراض (ALBF)، وهو برنامج مدته خمس سنوات، تديره الـ IDI. قدم ممثلو الـ IDI معلومات مفيدة عن طريق استخدام كتيب أطر الرقابة على الإقراض والاقتراض والتي تركز على تعزيز أداء وقدرات الرقابة في تقييم أطر الإقراض والاقتراض – وهى جانب حيوى في الرقابة على الدين العام.

أكد السيد/ Manish Kumar – ممثل الجهاز الأعلى للرقابي في الهند – في نهاية الاجتماع ان جهازه الأعلى للرقابة يسعي للاستضافة اجتماع مثمر وتاريخي لمجموعة عمل الانتوساي للدين العام في أكتوبر ٢٠١٨.

للمزيد من المعلومات بخصوص WGPD:

* نرجو زيارة الموقع الرسمي www.coa.gov.ph/wgpd/
* أو البريد الالكتروني: sai.philippines2017@gmail.com

- WGPD مجموعة عمل الدين العام، تأسست في ١٩٩١ تحت الهدف الاستراتيجي الثالث للانتوساي (تقاسم المعرفة)، تشجع على إعداد التقارير السليمة والإدارة الجيدة للدين العام. يعد عام ٢٠١٧عاماً هاماً بالنسبة لمجموعة العمل حيث أنها تسعي لإستكمال تنفيذ تفويضاتها تحت قيادة جديدة، حيث قام الجهاز الأعلى للرقابة (ASF)، بجمهورية المكسيك وبتسليم رئاسة مجموعة عمل الرقابة على الدين العام رسمياً إلي الجهاز الأعلى للرقابة بالفلبين (COA). تولي الجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك –

برئاسة السيد/ Juan M.Portal رئاسة مجموعة عمل الدين العام لمدة ٢٥ سنة وأكد على النقل الآمن للرئاسة من خلال التواصل الفاعل وتقاسم المعرفة. تعهد الجهاز الأعلى للرقابة بالفلبين باستكمال التقليد المتبع منذ فترة طويلة لتبادل المعرفة والخبرة من خلال تعاون ودعم أقوى من أعضاء مجموعة عمل الدين العام.

مجموعة عمل الأنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال تجتمع لمشاركة الأفكار حول مكافحة ومنع الفساد:-

عقدت مجموعة عمل الأنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال اجتماعها الحادي عشر بمدينة أروشا – تنزانيا يومي ٢٥و٢٦ سبتمبر ٢٠١٧.

ركز الاجتماع الذي استضافة د./ Mussa Assad المراجع العام بالجهاز الأعلى للرقابة بتنزانيا، وترأسه المستشار/ هشام بدوى رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية على محورين: "استرداد الأصول المنهوبة" و "مراجعة منع الفساد على المشتريات العامة".

أثناء فعاليات الاجتماع، تبادل المشاركون الخبرات وناقشوا الأنشطة الحالية التى تتخذها الأجهزة العليا للرقابة لمكافحة الفساد والتحضير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

قدم الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور عرض تقديمي متميز يتناول مفهوم "الرقابة الاجتماعية"، وكيفية إشتراك المواطنين في عملية محاربة الفساد. وقد تضمن جدول الأعمال والمعد لمدة يومين جلسات عصف ذهن حيث وافق المشاركون بالإجماع على إدراج أدلة إثبات المراجعة ضمن خطة عمل مجموعة عمل الأنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال.

اليوروساي توسع نطاق مهامها لمجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة على الأموال المخصصة لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعة.

قام المؤتمر العاشر للمنظمة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة (اليوروساي) بتوسيع نطاق مهام مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة على الأموال المخصصة لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعة والتي ترأسها الغرفة التجارية بأوكرانيا. وقد أقر المؤتمر أيضاً تقرير نشاط مجموعة العمل ٢٠١٥-٢٠١٧ بالإضافة إلي الخطة الإستراتيجية ٢٠١٧-٢٠٢٠.

إن إحدى الأهداف الإستراتيجية لمجموعة العمل للفترة القادمة هو تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ التنمية المستدامة، مع الاهتمام الفعلي بالهدف الـ١١ "جعل المدن شاملة وآمنه، وقادرة على الصمود ومستدامة".

اعتمد إعلان إسطنبول، الذي أقره المؤتمر، احتياج اليوروساي للكشف عن أفضل الممارسات للرد على العدد المتزايد لحالات الطوارئ، خاصة عمليات الهجرة الجماعية والقرصنة الالكترونية. ويساعد الإعلان أيضاً في توسيع نطاق نشاط المجموعة وخلق علامات بارزة مستقبلية جديدة.

نعم.... أنه أكثر من مؤتمر، أنه شبكة اتصال !

استضاف الجهاز الأعلى للرقابة باستونيا مؤتمر اليوروساي الثالث للشباب (YES) والذي عقد في الفترة من ١١-١٤ سبتمبر ٢٠١٧ بمدينة تالين – إستونيا. وقد شارك في هذا المؤتمر الملهم والمبتكر ما يقرب من ١٠٠ مراجع شاب يمثلون أعضاء المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (اليوروساي) والضيوف المميزين.

قامت السيدة/ Krislin Kivi منسق مؤتمر اليوروساي للشباب بعقد جلسة مع ممثل المجلة قبل الحدث وذلك لمعرفة مصدر الإلهام وراء مفهوم مؤتمر هذا العام (YES).

بناءاً على حماس مؤتمر شباب اليوروساي السابق والذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة بإسرائيل في ٢٠١٥؛ بدء فريق تخطيط مؤتمر (YES) بالجهاز الأعلى للرقابة باستونيا فى تحضيرات المؤتمر قبل الحدث بحوالي عام ونصف.

وخلال العديد من جلسات العصف الذهني، تم إعادة كل الأفكار إلي موضوع واحد وهو: البيانات والرقمنة. ومن ثم، تم ميلاد موضوع "التحديثات المتاحة".

وكما أوضحت السيدة/ Kivi، "هناك دائماً تطوير في الرقمنة. وعلى المراجعين مواكبة هذا التطور".

إن الإيقاع السريع للتطور التكنولوجي، بجانب تزايد البيانات المتاحة، يتطلب مجموعة من المهارات الفنية والتحليلية. يجب على المراجعين "تحديث" مهارتهم بشكل مستمر لمواكبة الحدث.

ومع أخذ ما سبق في الاعتبار، فإن المتحدثون من الضيوف مثل رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لكل من استونيا، وهولندا وفنلندا، بالإضافة إلى خبراء في مجال اقتصاد المعلومات الرقمية، والحوكمة الالكترونية تم دعوتهم للتحاور مع شباب المراجعين وقد شجع هيكل المؤتمر ذو الأيام الأربعة جذب عدد كبير من الحضور.

إعداد شبكة اتصال

شهد اليوم الأول انطلاقة مميزة متمثلة فى نشاط جماعي، والذي، أضافت السيدة/ Kivi إنه كان "على عكس غيره من المؤتمرات الأخرى حيث يكون النشاط الاجتماعي فى نهاية الحدث" وبعد مقدمة مختصرة، قام المشاركون بتشكيل فرق صغيرة وشرعوا فى عملية ذاتية التوجيه لجمع الأشياء بالمدينة القديمة التاريخية تالين

البيانات المفتوحة.....العقل المفتوح

فى اليوم الثاني، تجمع الحضور فى ميكتورى، مركز الإبداع بجامعة تالين للتكنولوجيا. وقد تم التركيز فى النصف الأول من اليوم على عصر المعلومات المتاحة، والنصف الثاني على تحفيز التفكير خارج الصندوق.

قامت السيدة/ Kersti Kaljuaid، رئيس استونيا، بالافتتاح الرسمي لموضوع "التحديثات المتاحة"، والملهمة للقيادة الشابة إبراز تأثير التكنولوجيا على عملية المراجعة.

كما قالت "إن التغير السريع للمشهد التكنولوجي يتطلب من جيل الشباب أن يتحمل مبكراً مسئولية مستقبلهم المرجو". وأضافت، "نحن لا نستطيع أن نرى التكنولوجيا كمشكلة ولكن كحل"!.

وضح الدكتور/ Rufus Pollock، رائد الاعمال والباحث والتكنولوجي كيف يجب أن يكون عصر الرقمنة المستدامة – مع الاستشهاد بأمثلة لحل المشاكل الاجتماعية عن طريق الحكومة المفتوحة فى حالة إتاحة البيانات للجميع. كما شرح نظام ديناميكي شامل حيث أن زيادة الأفكار تؤدى لزيادة الإبداع.

وشعاره هو "البيانات المفتوحة + عقول كثيرة = بصيرة وإدرخار".

قدم السيد/ Mihkel Solvak، الباحث الأول فى الدراسات التكنولوجية بجامعة تارتو، تحليلات تنبوئيه فى الوقت الحقيقي كما ناقش إمكانية إنتاج

البيانات الفعلية من قبل الحكومة الالكترونية ليساعد فى تشخيص المشاكل وإتاحة خدمات أفضل للبشرية.

وقد أكد أيضاً "إن البيانات موجودة، نحن ببساطة نحتاج إلي بناء نماذج تنبؤية عن طريقها".

وقد أجرى السيد/ Gleb Maltsev المتحدث الشهير، والكاتب، ومدرب الاتصالات، تدريب على محتويات "إشارة المصعد" ذات الـ ٩٠ ثانية الفعالة – كلمة موجزة عن المبيعات.

وعقب عملية التدريب، اقترح عشرة مشاركون على جميع الحضور أفكار عن القضايا الاجتماعية الشائعة في مجالات مختلفة بدء من التعليم والرعاية الصحية إلي الأمن القومي. قام الحضور، المقسمين إلي عدة فرق، بعرض الحلول الممكنة بإستخدام البيانات المفتوحة أو الضخمة. وكل فريق مجهز بمدرب ذو خبرة للمساعدة في إدارة الحوار وتوليد الأفكار وتقديم حل كامل للمشاركين في الحدث، والذين بدورهم قاموا بالتصويت للحل الأفضل.

البيانات هي الأسود الجديد

شهد اليوم الثالث تبادل الخبرات، وروح مؤتمر اليوروساي للشباب (YES)، والتي تميزت بالإثارة والابتكار، التي لم تفشل في توصيلها.

وقد كانت هناك ورش عمل مكونه من ١٥ مشارك عقدت في وقت واحد خلال ٣ جلسات على مدار اليوم موضحة مدى تأثير نقل البيانات والرقمنة على أعمال المراجعة.

وقد تعرض الحضور لوجهات نظر مختلفة في أعمال المراجعة والبيانات والتي تناولت الكثير من الموضوعات مثل إجراء مراجعات مالية باستخدام البيانات الضخمة وتحليل البيانات، وتجميع وإدارة البيانات في عملية ما قبل المراجعة، و تأثير البيانات على الأمن الالكتروني.

التحميل والتثبيت

"ملف التحميل والتثبيت" يمثل الموضوع الأخير، حيث قدم المشاركون رؤيتهم حول مستقبل الحوكمة الالكترونية في الخدمات العامة وحضروا دائرة نقاش حول مستقبل المراجعة.

وقد ركز دكتور/ Robert Krimmer بجامعة تالين للتكنولوجيا على كيف ستغيير البيانات الضخمة الحوكمة الالكترونية. وقد تحدى المشاركين لاعتبار الابتكار منتج لصالح المواطن والالتزام مع الحكومة. وقد دعي لتطوير الخدمات بطريقة مختلفة – بشكل يجعل العمليات أكثر تفاعل وافتراضية، مع الأخذ فى الاعتبار الحكومة والمواطنين (مشاركين فى الإبداع والتصميم والتنفيذ)، كمبدعين ومصممين مشاركين فى الخدمات وجمع المعلومات.

وتحول اليوم إلي دائرة نقاش تتصف بالحيوية تناولت الحوكمة الالكترونية ومستقبل المراجعة. وقد أشرف على دائرة النقاش، التى تضمنت السيدة/ Tytti Yli-Viikari، المراجع العام بجهاز فنلندا والدكتور/ Krimmer والسيد/ George Worlledge من الجهاز الأعلى للرقابة بالمملكة المتحدة، مكتب المراجعة الوطنى، دون عناء السيد/ UrmetLee من جهاز استونيا.

وأثناء هذا الحدث، تم مناقشة حول كيفية تحديد أفضل وقت لإشراك المواطن – في بداية عملية المراجعة حيث تؤخذ في الاعتبار الآراء فى أعمال المراجعة أو أثناءها حيث يتم تشجيع الآراء حول النتائج والتي يترتب عليها مفهوم واحد واضح عبر دائرة النقاش ... إن إشراك المواطن لا يعني التدخل في كل خطوة. لكن يجب أخذه في الاعتبار فى وقت ما/ فى مرحلة ما.

وفى ختام النقاش، أعلن السيد/ Worlledge بحماس شديد أن المملكة المتحدة ستستضيف مؤتمر الشباب القادم لليوروساي (YES) ودعا سيادته المشاركين المهتمين عبر الإقليم لمشاركة لجنة التخطيط لمواصلة قوة المشاركة الجماعية.

وقد تم شرح التحديثات المتاحة بواسطة متحدثين ملهمين وحضور نشيط. وقد ساعد المشاركون في وضع جدول الأعمال وتحديد نتائج الاجتماع. إن طبيعة الحدث التفاعلية تم تأكيدها بشكل أكبر عن طريق استخدام أدوات اشتراك الحضور خلال العروض التقديمية مثل جلسات الاستطلاع المباشرة وجلسات الأسئلة والأجوبة. ومن خلال توفير مساحة لتبادل الخبرات وقصص النجاح، والتحديات التي تمت مواجهتها، فقد واصلت التحديثات المتاحة قوه دفع مؤتمر الشباب لليوروساي وتعزيز شبكة عمل الشباب المهنيين وإلهامهم لاتخاذ خطوات عملية.

تسليط الضوء على ورشة عمل FAIL

إن تقديم عروض تقديمية تتسم بالفعالية وجذابة بمؤتمر الشباب لليوروساي(YES) هو من أهم ما تم إلقاء الضوء عليه في هذا الحدث، ونجحت ورشة العمل (FAIL) في الهام شباب المراجعين لأخذ الفرص! إن البقاء دائم الصلة في عالم يتغير بإستمرار يتطلب الابتكار المستمر. في نفس الوقت، فإن التغيير، الذي قد يكون صعباً، يتطلب الكثير من التجارب، وفي كثير من الأحيان، محاولات فاشلة.

وفي عرض تقديمي مشترك تم إعداده بين الجهاز الأعلى للرقابة في هولندا ومكتب المراجعة في ويلز، تعرض شباب المراجعين لتطبيق الابتكار في مجال المراجعة.

انطلقت ورشة العمل بمقدمة عن منحني الاتجاه إلي التغيير، حيث طلب من المشاركين تحديد أين هم وكذلك المؤسسات التى يعملون بها، من نطاق "المبتكرين" إلي "المتباطئين". وقد أظهرت النتائج أن الأشخاص الذين عرفوا بالمبتكرين والأوائل في التغيير (سرعة التكييف مع التغيير) في حين تم إدراك مؤسساتهم المعنية كمتباطئين (بطء التكيف مع التغيير).

قامت السيدة/ Sanne Kouwenhoven ممثلة الجهاز الأعلى للرقابة بهولندا والسيد/ Stephen Lisle والسيد/ Simon Lloyd-Smith من مكتب المراجعة فى ويلز بمشاركة تجاربهم الشخصية عن طريق العمل في فرق برنامج مصمم لتعزيز الابتكار واستخدام البيانات التحليلية داخل أجهزتهم.

ناقش السادة/ Lisle and lloyd-Smith مشروع محدد، "التطوير والتحديث" والمخصص إلي "التدقيق المتطور من خلال التقنيات المتطورة والأفراد المتطورين". وفقاً لإدارة مكتب المراجعة بويلز، أن هذا المشروع والذي جسده صغار الموظفين قد أضافوا قيمة هائلة وأدت إلي إستثمار ضخم في تحليل البيانات.

كشفت السيدة/ Kouwenhoven عن بعض النجاحات و(الإخفاقات) مع "DOEN"، وهو برنامج الجهاز الأعلى للرقابة بهولندا موجهه نحو الابتكار. وقد أوضحت سيادتها أن DOEN هو فعل باللغة الهولندية يعني "يفعل"، وهو يؤكد "فعل أشياء مختلفة بطريقة مختلفة"، إن إجراء عمليات مراجعة مبتكرة تركز على تحليل وتصور البيانات، وكذلك إجراء تجارب بأساليب جديدة، مثل المراجعات التشاركية، والتى تعد بعض من مبادرات الابتكار للبرنامج.

وخلال العرض التقديمي التعاوني، تم تسليط الضوء على ندرة التغيير الثقافي والذي يعمل كحاجز لعملية الابتكار. وقد شارك مقدمي العروض التقديمية أن الاتفاق مع الإدارة العليا يمكن صغار الموظفين من المخاطرة، ويتيح موارد كثيرة للمشروع يسمح لهم بالإخفاق عند تبني الطرق البديلة، لاعتماد وتبني التغيير.

وقد شجعت #FAIL المشاركين على المغامرة باتخاذ المخاطر من أجل بلوغ النجاح!

استمرار الرحلة لتحقيق مبادرة طموحة

بقلم السيد/ Ole SHOYEN، رئيس الأمانة العامة للجهات المانحة للانتوساي.

إن تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة هي مبادرة طموحة. نحن نعمل (١) لتعزيز وزيادة الدعم للأجهزة العليا للرقابة (٢) ولضمان قيام جميع الأجهزة العليا للرقابة بإعداد استراتيجيات فردية كأساس للتنمية، و(٣) للتأثير على سلوك جميع ممثلي الجهاز الأعلى للرقابة والجهات المانحة العالمية للعمل بشكل منسق يحترم ملكية المتلقي للتنمية الخاصة به.

أن التركيز الأساسى للتعاون في فترة البرنامج الحالية على جولة جديدة للنداء العالمى للمقترحات (GCP). بالنسبة للعام القادم أو ما بعده، سوف يكون التركيز الرئيسي على الهدف (رقم٢) – مبادرة متخصصة لزيادة دعم الأجهزة العليا للرقابة الأكثر تحدياً. حالياً، نحن في مرحلة الاختيار لوضع القائمة النهائية للأجهزة العليا للرقابة لتكون مستهدفة لدعم الهدف (٢).

في آخر نشراتنا الإخبارية، يمكنك قراءة بعض القضايا التي تواجه تنمية القدرات في الأجهزة العليا للرقابة والتي تعمل في سياق صعب وهش – المعوقات القانونية الأساسية التي تعيق القدرة على انجاز الأدوار الاجتماعية، والموارد البشرية والمالية المحدودة، وندرة الحكم الذاتي. وأيضا قامت النشرة الإخبارية بتسليط الضوء على النجاحات التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة تحقيقها في هذه المواقف.

إن تمويل جهاز أعلى للرقابة من الممكن أن يكون صعباً في دولة ينقصها الموارد المالية. ومع ذلك، فإن الفشل في الاعتراف بأهمية الإستقلالية والذاتية التنظيمية هو دليل على ضعف النظام المؤسسي– حيث لا يتم الإعتراف بالضوابط والتوازنات والقيود التي تضمن خضوع أصحاب النفوذ للمساءلة .

نحن نأمل أن يساعد دعم الهدف (رقم٢) الأجهزة العليا للرقابة بشكل يجعلهم غير مهددين من قبل بيئاتهم وإنما، يجب أن يكونوا في مواقع لتحدى بيئاتهم، نحن نرغب في رؤية أجهزة عليا للرقابة التى تواجه التحديات وليست التى في خطر.

اتبع على تويتر تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة !

لمتابعة أخبار وصـــور تعاون الانتوســـاي مع الجهات المانحة على تويتر @ The_coopertion.

حول موضوع تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة

في عام ٢٠٠٩، وقعت الانتوساي و١٥جهة مانحة مذكرة تفاهم بارزة صممت لزيادة وتعزيز دعم مجتمع الأجهزة العليا للرقابة. وتحدد مذكرة التفاهم القيمة المحتملة لمساهمة الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحوكمة والمساءلة وتقليل معدل الفقر.

توفر مذكرة التفاهم منهج موحد لزيادة التركيز الاستراتيجي والتنسيق فيما بين الجهات المانحة ومجتمع الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الأجهزة العليا للرقابة بالدول النامية والتي تستلزم:

* حشد الجهات المانحة لتمويل إضافي لتعزيز الأجهزة العليا للرقابة،
* زيادة التركيز الاستراتيجي على الدور الهام للأجهزة العليا للرقابة في مجال الحوكمة والتنمية وتقليل نسبة الفقر،
* تحسين تنسيق الدعم لمجتمع الأجهزة العليا للرقابة، و
* مبادرات دعم أفضل وأكثر فاعلية.

يمنح الدعم من خلال سلسلة هرمية من النشاطات، تبدأ أساساً على مستوى الدولة، وبعد ذلك على المستوى الإقليمى والدولى للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ولأن الدعم لابد أن يكون مدفوع بطلب ومستدام، فهو مبني على خطط عمل إستراتيجية ومتطورة.

جهود مشتركة لجهاز الصين وبيرو لمراجعة التعافى من أثار الكوارث الطبيعة

أثرت ظاهرة "EL Nino Costero" تأثيراً بالغاً في بيرو خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧، وقد أصابت الدولة أمطار غزيرة ودمرت حوالي ٢١,٣٢٣ كيلومتر من الطرق الريفية والحضرية و ٢٦٠,٩٧٠ منزل و ٢,١٤٨ مدرسة و ٧٠٠ مركز طبى و٨٢٢ كوبري و٧٧,١٠٤ هيكتار من المناطق الزراعية و ٢٢,٩٦٥ كيلو متر من قنوات الري. بشكل إجمالي، يقدر تدمير البنية التحتية بحوالي ٢% من الناتج القومي المحلى للدولة.

وكجزء من عملية إعادة التأهيل وإعادة البناء، أقرت حكومة بيرو قانون ينص على (١) إطار عمل شرعي غير عادى للتداخل بين الحكومة الوطنية وهيئة إعادة البناء والتشيد (ARC)، (٢) وخطة رقابية تتضمن أعمال رقابة متزامنة ولاحقة تنفذ بواسطة الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو.

تختلف الرقابة المتزامنة أو المراجعة الفعلية عن أنواع الرقابة الأخرى من حيث أنها تشمل عمليات ديناميكية ومستمرة بصفة خاصة (ومختلفة) حول التنظيم والتنفيذ الاتصال. ولهذا السبب، بادر بنك التنمية الأمريكي IADB بمكتب بيرو بالتنسيق مع الحكومة المحلية لبيرو لخلق مساحة لتبادل المعرفة الفنية والدروس المستفادة من تطبيق المراجعة الفعلية لعمليات إعادة التأهيل وإعادة البناء.

قام بتنظيم الحدث بنك التنمية الأمريكي IADB إلى جنب مجلس الوزراء بدولة بيرو والجهاز الأعلى للرقابة في بيرو، وهيئة إعادة البناء والتشيد (ARC)، والجهاز الأعلى للرقابة بالصين CNAO بهدف الحصول على خبرة الجهاز الأعلى للرقابة بالصين CNAO والتي حصل عليها مباشرة بعد أحداث زلزال Wenchuan عام ٢٠٠٨، وقد تم الاستشهاد بتلك الخبرة ووصفها في المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم (٥٥٢٠).

شارك اثنان من خبراء الجهاز الأعلى للرقابة بالصين CNAO في الحدث المنعقد لمدة يومين في ليما بيرو في أغسطس ٢٠١٧ حيث تبادلوا خبراتهم في الرقابة الفعلية مباشرة مع المسئولين من بيرو للمناطق المركزية والإقليمية والريفية ووفود وممثلين الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو (سواء شخصياً أو عبر البث المباشر وإجتماع عبر الفيديو) وممثلي المجتمع المدني.

وقد تضمن اليوم الأول نقاشات حول العديد من موضوعات المراجعة الفعلية، متضمناً العوامل الأساسية لمنهج المراجعة، تنفيذ خطة المراجعة وتنفيذها وإجراءاتها، ونتائج نظام الاتصال والدروس المستفادة. بالإضافة إلي ذلك، تسليط الضوء على دور المراجع داخل نظام الرقابة باستخدام تكنولوجيا المعلومات وقاعدة البيانات كمنهج مراجعة أكثر حداثة.

وقد أتاح اليوم الثاني للجهاز الأعلى للرقابة بيرو ومسئولي هيئة إعادة البناء والتشيد الفرصة لطرح أسئلة واستشارة خبراء الجهاز الأعلى للرقابة في الصين CNAO بناءاً على أنشطة تبادل المعرفة التي تمت في اليوم السابق.

تعد الخبرات المنشورة في مجال تطبيق المراجعة الفعلية لجهود إعادة التأهيل وإعادة البناء قليلة جداً. ولذا، فإن هذا الحدث المنسق للبنك الأمريكي للتنمية IADB قد أبدى نتائج مثمرة للجميع وخصوصاً هؤلاء المشاركين في عملية إعادة التأهيل وإعادة البناء للمناطق في بيرو التي دمرتها ظاهرة El NinoCostero إن خلق هذه المساحة من تقاسم المعرفة يساهم أيضاً في توليد وتعزيز العلاقات والاتصال ويساعد في بناء القدرات بين الأجهزة العليا للرقابة بين الدول.

أجندة أحداث الانتوساي

مارس ٢٠١٨

١٣- ١٤ ندوة حول الشيخوخة السكانية بالتعاون بين مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي والجهاز الأعلى للرقابة بالصين GAO/CNAO، بواشنطن العاصمة.

١٣- ١٤ اجتماع مجلس إدارة مبادرة تنمية الانتوساي IDI، أوسلو – النرويج.

١٤- ١٥ اجتماع المجلس التنفيذي لليوروساي، جدانسك- بولندا.

٢٧-٢٩ الاجتماع الثاني للجنة الفرعية للمراجعة المالية والمحاسبة FAAS ، بارو – بوتان.

٢٨ – ٢٩ اجتماع مجموعة العمل المعنية بالتحديث المالي والإصلاح التنظيمي، WGFMRR بكين – الصين.

أبريل ٢٠١٨

١٩- ٢٠ الاجتماع الثاني لمجموعة عمل البيانات الضخمة WGBD ، واشنطن العاصمة.

٢٦ – ٢٧ الاجتماع الخامس للمنظمة الصوتية الفرنسية القديمة (GALF)، المحكمة الأوروبية للمراجعين – لوكسمبرج.

مايو ٢٠١٨

٧- ١٠ اجتماع المجلس التنفيذي للمجموعة الفرعية اللغوية للدول الناطقة بالانجليزية التابعة للأفروساي – رواندا.

٣٠ – ٣١ الاجتماع الخامس عشر للجنة المحفزة للمعايير المهنية – لوكسمبرج.

يونيو ٢٠١٨

٢٠ – ٢٢ المؤتمر الدولي لمراجعة النظير، براتيسلافا – سلوفاكيا.

سبتمبر ٢٠١٨

٣ – ٦ الاجتماع الطارئ للجنة بناء القدرات–واللجنة المحفزة لتعاون الجهات المانحة والانتوساي (CBC–IDSC) الكويت.

١٩ – ٢٢ الاجتماع الرابع عشر للجمعية العامة لمنظمة الاسوساي، والاجتماعين الـ (٥٢) والـ (٥٣) للمجلس التنفيذي، هانوى – فيتنام.

١٩ – ٢١ الاجتماع الحادي عشر لمجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة WGVBS، خليج مونيجو – جامايكا.

ملاحظات المحرر: ينشر هذا الجدول الزمني دعماً لإستراتيجية اتصالات الإنتوساى ووسيلة لمساعدة أعضاء الإنتوساى على تخطيط وتنسيق جداول المواعيد. وشملت هذه الميزة المنتظمة للمجلة الفعاليات على نطاق منظمة الانتوساى وعلى نطاق المناطق بأسرها، مثل: المؤتمرات، والجمعيات العامة،ن واجتماعات المجلس التنفيذي. وبسبب المساحة المحدودة، سيتم إدراج العديد من الدورات التدريبية واللقاءات المهنية الأخرى التي توفرها الأقاليم طبقاً للمساحة المتاحة. وللمزيد من المعلومات، يرجي الإتصال بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

وللحصول على معلومات الاتصالات، يرجي زيارة الموقع :

http://www.intosai.org/regional-working-groups.html